

أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة
النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار

**The Impact of Monetary Tools Used by the Central of
Kuwaiti in Encouraging Investments by Commercial Banks**

إعداد

نواف جابر مالك الصباح

400920197

إشراف

الدكتور أسامة عبد الجبار عمر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

تخصص المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية العوم المالية والإدارية

جامعة الشرق الأوسط

2013

التفويض

أنا الطالب نواف الصباح أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: نواف الصباح

التاريخ: ٢٠١٢ / ٦ / ١٢

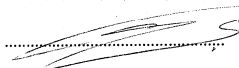
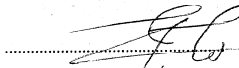
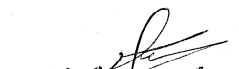
التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك

المركزي الكويتي في إرساء سياسة نقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار

وقد أجازت بتاريخ 16 / 6 / 2013.

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة	الاسم
	رئيساً	الدكتور عبد الرحيم القدومي
	عضواً ومشرفاً	الدكتور اسامة عمر جعارة
	ممتحناً خارجياً	الدكتور ميشيل سويدان

الإهداء

إلى روح والدي الحبيب رحمه الله

وإلى والدتي الحبيبة التي أفهمتني بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة، وأنارت أمام عيني شموع

الأمل.

أهدي رسالتي هذه رمزاً للمحبة والوفاء واعترافاً مني بفضلهما عليّ.

إلى أخواتي وإخواني وزميلاتي وأصدقائي

وإلى جميع من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

لهم جميعاً أهدي عملي

مع المحبة والاحترام والعرفان

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً - صلى الله عليه وسلم - هادياً وبشيراً. الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور أسامة عبد الجبار عمر لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما أبدوه من مقترحات قيمة تهدف إلى تصويب الرسالة والارتقاء بها. وكذلك لكل من سهّل لي مهمتي في إنجاز هذه الرسالة. جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الملاحق
ي	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الانجليزية
	الفصل الأول مقدمة عامة للدراسة
1	تمهيد
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	فرضيات الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	حدود الدراسة
7	المصطلحات الإجرائية
	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
9	أولاً: الإطار النظري
43	ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة
53	ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
54	منهج الدراسة
55	مجتمع الدراسة والعينة
56	أسلوب جمع البيانات
56	أدوات الدراسة
57	الأساليب الإحصائية المستخدمة
58	الفصل الرابع نتائج الدراسة
	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
70	أولاً: مناقشة نتائج الدراسة
75	ثانياً: التوصيات
76	المراجع
83	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	عرض لأسماء البنوك التجارية العاملة في الكويت.	55
2.	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) (بالمليون دينار)	58
3.	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع التجارة (بالمليون دينار)	59
4.	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع الصناعة (بالمليون دينار)	60
5.	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع الإنشاء (بالمليون دينار)	61
6.	نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة	63
7.	معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة	64
8.	نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة	65
9.	معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية في قطاع التجارة	65
10.	نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة	66
11.	معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية في قطاع الصناعة	67
12.	نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء	68
13.	معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية في قطاع الإنشاء	69

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
83	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) (بالمليون دينار)	1
84	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع التجارة والصناعة والإنشاء (بالمليون دينار)	2
	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع التجارة (بالمليون دينار)	3
	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع الصناعة (بالمليون دينار)	4
	بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) لقطاع الإنشاء (بالمليون دينار)	5

أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار

إعداد

نواف جابر مالك الصباح

إشراف

الدكتور أسامة عبد الجبار عمر

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على إجراءات البنك المركزي عند رسم السياسة النقدية في تشجيع البنوك على دعم الاستثمار وفق المبررات التي تحكم هذه الإجراءات، وبيان اثر السياسة النقدية ممثلة بأسعار الخصم الذي يحدده البنك المركزي الكويتي في تشجيع القرارات الائتمانية وفي إرساء سياسة نقدية قائمة على دعم الاستثمار، وتحديد اثر السياسة النقدية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتمثل مجتمع الدراسة في جميع النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي والتي تتضمن سعر إعادة الخصم وحجم التسهيلات الائتمانية لقطاعات (التجارة، الصناعة، الإنشاء)، إذ تم إخضاع التقارير المالية المنشورة خلال الفترة (2000-2012) للدراسة والتحليل وذلك بهدف التعرف على أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء سياسة نقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة.

توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة.

توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء.

ويوصي الباحث بما يلي:

1- العمل على دراسة أسباب محدودية نجاح سياسات البنك المركزي في حث البنوك

التجارية الكويتية على الائتمان المصرفي بشكل كافٍ وملمووس.

2- الاهتمام بتحديد القطاعات الاقتصادية المستهدفة في السياسة النقدية، إذ أن القطاعات

الاقتصادية تتأثر بطرق مختلفة من تتابع السياسة النقدية متمثلة بسعر إعادة الخصم.

**Monetary Tools Used by the Kuwaiti Central Bank in
Establishing the His Policy to Encourage Investments by
commercial by Banks**

Prepared By

Nawwaf Jabir Malik Al-Sobah

400920197

Supervisor

Dr. Osama Abduljabbar Omar

Abstract

The purpose of this study is to identify the actions of the central bank when formulating monetary policy to encourage banks to support investment in accordance with the justification that govern these actions, and the statement of the impact of monetary policy represented discount rates determined by the Central Bank of Kuwait to encourage credit decisions and in establishing a monetary policy based on supporting investment, and to determine the impact of monetary policy on investment in various economic sectors.

The population of the study in all bulletins issued by the Central Bank of Kuwait, which includes price rediscount and the size of credit facilities to sectors (trade, industry, construction), having been subjected financial reports published during the period (2000-2012) for the study and analysis in order to identify the impact of tools criticism used by the Central Bank of Kuwait in establishing monetary policy to encourage banks to support investment.

The study found the following results:

- The existence of a relationship between the re-discount rate, which is one of the pillars of monetary policy instruments and the total cash credit facilities extended by local banks to Kuwaiti various economic sectors combined.
- There is no relationship between the rediscount rate, which is one of the pillars of monetary policy instruments and the total credit facilities granted to the trade sector.
- There is a relationship between the rediscount rate, which is one of the pillars of monetary policy instruments and the total credit facilities granted to the industrial sector.
- There is a relationship between the rediscount rate, which is between the total credit facilities granted to the construction sector.

The researcher recommends the following:

- Work on the study of the reasons for the limited success of the policies of the Central Bank of Kuwait urged commercial banks to bank credit is sufficiently concrete.
- Attention to select target economic sectors in monetary policy, as the economic sectors are affected in different ways to pursue monetary policy represented at the rediscount rate.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات المؤشرات الاقتصادية، فهي تُعنى بعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي نتيجة لما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لأفراد المجتمع. والسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية العليا في البلد (متمثلة بالبنك المركزي) بغرض التأثير على العرض النقدي (كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد) بطريقة ما، للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، فهي تعبر عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية محددة .

ولا يخفى أن السياسات النقدية وخاصة في الدول النامية مثل الكويت، تكون إحدى أهم أسباب الاختلال والاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، ولها الأثر الوثيق على البطالة، والتضخم، واختلال ميزان المدفوعات.

ومن بين أهم أهداف السياسة النقدية هو: تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من خلال التغيرات في المستوى العام للأسعار، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي، أو خفض كمية النقود في السوق في حالة التضخم، وتحقيق الاستقرار في الأسعار عند مستوى معين.

وللسياسة النقدية أدوات لتحقيق الأهداف المذكورة، يستخدمها عادةً البنك المركزي

للتأثير في الوضع الاقتصادي وهي:

1. تغيير نسب الاحتياطي القانوني: يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك

المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك.

2. عمليات السوق المفتوحة: عند قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية

الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية.

3. تغيير سعر إعادة الخصم وهو الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي نتيجة

خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء.

تتأثر السياسة النقدية بمجموعة من المتغيرات مثل التدخلات الحكومية في سياسة

البنك المركزي أو إحداث تغييرات في السياسة النقدية دون ربطها مع القراءة الصحيحة

للمسارات المتوقعة لأداء الاقتصاد الوطني أو التقليد الغير مبرر لقرارات أو لإجراءات البنك

المركزي الأميركي أو عدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية. والتي تؤدي إلى الحد من قدرة

البنك المركزي في استخدام أدواته النقدية لمعالجة المشكلات داخل الاقتصاد.

فعلى صعيد السياسة النقدية والرقابية، انتهج بنك الكويت المركزي سياسة التخفيف

في ضخ السيولة لفترات استحقاق مختلفة، وإدخال تعديل في بعض النسب الرقابية بهدف

تخفيف ضوابط الإقراض بما يسمح بتوسيع المساحة الإقراضية عند البنوك التجارية، وتسهيل

انسياب تدفق الائتمان المصرفي داخل قطاعات الاقتصاد الوطني للحد من حدوث حالات

الانكماش ورفع الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع، والسماح للبنوك باعتبار العقارات

ضمن الضمانات المقبولة لتخفيف كل يوم المخاطر الائتمانية ونسبة كفاية رأس المال،

وتخفيف نسبة متطلبات السيولة، وإجراء تخفيضات في سعر الخصم، وضمان الودائع في

البنوك المحلية بهدف تعزيز القدرة التنافسية للبنوك وتعزيز أجواء الثقة في القطاع المصرفي. ولقد كان لمجموعة تلك الإجراءات هدفاً أساسياً وهو مواصلة الائتمان المصرفي لمعدلات نمو إيجابية وعدم حصول انكماش ائتماني، (مناعي، 2009، ص 43).

ليست السياسة النقدية الوسيلة الوحيدة في هذا المجال، إذ أن السياسة المالية تلعب الدور المكمل من خلال زيادة معدلات النمو في الاتفاق على المشاريع الرأسمالية، ومشاريع البنية التحتية. إن التنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية هو أمر أساسي للوصول إلى انسجام الأهداف الإستراتيجية للخطط الإنمائية في معالجة الاختلالات الهيكلية الرئيسية في الاقتصاد وتوسيع ودعم دور القطاع الخاص في التنمية، وتوفير التمويل اللازم في إسناد الدور الرئيسي للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

يعتبر القطاع المصرفي واسعاً يضم العديد من المصارف الوطنية التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى فروع لبنوك أجنبية. فالأخذ بالاعتبار للدور المشهود لهذا القطاع في تمويل النهضة الاقتصادية في الدولة منذ بداية الستينيات، والارتفاع النسبي في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، استدعى استمرار تعزيز أداء القطاع المصرفي ليكون وبشكل مستمر رديفاً لقطاع النفط والركيزة الأساسية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، ومطلباً اقتصادياً ووطنياً منسجماً مع إستراتيجية السياسة الاقتصادية للدولة ومع أهداف الخطة الإنمائية في معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي، وأمر يتماشى مع الممارسات الدولية وما تسمح به السياسة النقدية وما تمارسه من سلطة رقابية ووفق ما أسنده القانون لها من مهام رقابة الجهاز المصرفي و توجيه السياسة الائتمانية بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي، (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2011).

وتؤكد قوة التصنيفات الائتمانية للبنوك الوطنية قدرتها على تمويل مشاريع التنمية بما لديها من قدرات فنية وتمويلية تتمثل فيما يتوافر من موارد مالية وفوائض في السيولة وقواعد رأسمال قوية تسمح لها بالتوسع الائتماني و بالإضافة إلى خبرات متراكمة في مجال التمويل والدراسات المالية، وخبرة مشهودة في مجال تمويل المشاريع الكبرى. إن التوسع في الإنفاق والتوسعي عن طريق السياسة المالية سيؤدي إلى ضغوط تضخمية محيرة وملزمة للسياسة النقدية، يضطر عندها صناع السياسة النقدية إلى إحداث تغييرات في سعر الخصم بصورة تدريجية بمستوى يحافظ على قدرة تحكم القطاع المصرفي في آلية منح الائتمان بعيداً عن القطاعات الاستهلاكية حتى لا تصاب السلع الأساسية بارتفاع الأسعار لتأثرها بمستويات التضخم المرتفعة. إن إحداث نمو في القطاعات الاقتصادية المنتجة مثل قطاع الصناعة والتجارة يحظى بالأولوية على حساب القطاعات الاقتصادية غير المنتجة أو التي تحقق قيم مضافة منخفضة للاقتصاد مثل قطاع العقار والمؤسسات المالية من غير البنوك .

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

يؤدي تعارض السياسة النقدية مع السياسة المالية إلى عدم التوازن والاستقرار بين أسعار الفائدة ومعدلات الإنفاق. فعندما يصاب الاقتصاد الكلي بالتضخم تتم معالجة ذلك من خلال زيادة سعر إعادة الخصم بدلاً من توجيه الإنفاق للقطاعات التشغيلية وتجنب القطاعات الاستهلاكية ويحدث عكس ذلك في حالة الركود الاقتصادي إذ تتجه السياسة النقدية لتخفيض سعر إعادة الخصم وتظل السياسة المالية متشددة وقلقة من زيادة الإنفاق. تتمثل مشكلة الدراسة في عدم قدرة السياسة النقدية عن فك الارتباط بين سياسة مالية توسعية واستخدام ما يلزم من الأدوات النقدية التي تمتلكها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الناجمة في الأوقات الصحيحة، فيعتقد البعض وكأنها تسير في الاتجاه المعاكس للدورة الاقتصادية.

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد إجابات للأسئلة

التالية:

1- هل توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية

وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى

مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة ؟

2- هل توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية

وبين الأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب نوع القطاعات

الاقتصادية ؟

2-2 فرضيات الدراسة

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة، فقد تم صياغة الفرضيات على النحو

الآتي:

Ho1 : الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد

ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل

البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

Ho2: الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز

أدوات السياسة النقدية وبين الأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب نوع

القطاعات الاقتصادية.

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز

أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء.

3-1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على إجراءات البنك المركزي عند رسم السياسة النقدية في تشجيع البنوك على دعم الاستثمار وفق المبررات التي تحكم هذه الإجراءات.
- 2- الوقوف على اثر السياسة النقدية ممثلة بأسعار الخصم الذي يحدده البنك المركزي الكويتي في تشجيع القرارات الائتمانية وفي إرساء سياسة نقدية قائمة على دعم الاستثمار.

3- تحديد اثر السياسة النقدية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4-1: أهمية الدراسة

إمكانية الوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية عن اثر السياسة النقدية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن من خلالها تقديم توصيات مناسبة للجهات التي يمكن لها أن تستفيد من نتائجها وهي:

- أ- المهتمون في القطاع المصرفي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص.
- ب- القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التعرف على الطرق والآليات التي يمكن من خلالها تجنب أثر الأزمة الاقتصادية.
- ج- البنك المركزي الكويتي.

1-5 حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: البنك المركزي الكويتي والبنوك التجارية الكويتية.

2- الحدود الزمانية: اعتمد الباحث في التحليل على البيانات المالية المنشورة للبنك المركزي الكويتي على مدار الفترة الزمنية من 2004-2012.

1-3 المصطلحات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة فقد قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات

المستخدمة في الدراسة، وهي كما يلي:

- **سعر إعادة الخصم:** هو سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية والتي سبق خصمها لعملاء هذه البنوك وبذلك يستطيع التأثير على كمية الائتمان، (ابوغزالة، 2010، ص354).

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** التزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من الودائع النقدية وودائعه بشكل رصيد دائم في البنك المركزي، (ابوغزالة، 2010، ص225).

- **منح الائتمان:** هي الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أو معنوياً، بأن يقرضه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة وبشروط معينة لقاء عائد مالي وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (عبدالله، 2011، ص14).

البنك المركزي: هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي (الداوود، 2005، ص325).

حددت أغراض البنك المركزي في ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي حرية تحويله إلى العملات، والعمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي، ومراقبة الجهاز المصرفي في الكويت، و القيام بوظيفة بنك الحكومة، وتقديم المشورة المالية للحكومة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

2-1 نظرة عامة حول نشأة البنوك المركزية

خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كان يطلق على البنوك المركزية اسم بنك الإصدار، وبعد ذلك استبدل باسم البنك المركزي، وكان يقتصر دوره في ذلك الوقت على إصدار البنكنوت والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، وبعد ذلك أصبح يتولى أيضاً تنظيم الائتمان. ومع انعقاد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920 قرر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعامل الدولي، ومن ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خلال الخمسة والعشرين سنة التالية، وهكذا أصبح لكل دولة حالياً بنكها المركزي (شهاب، 2003، ص217).

فالبنوك المركزية نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية ثم أضيفت لها وظائف جديدة، وكان بنك ستوكهولم بالسويد (هو أقدم البنوك المركزية نشأة حيث تأسس عام 1656 كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه كبنك للدولة عام 1868)، وتأسس بنك إنجلترا وهو من بين أول البنوك المركزية التي تأسست في بداية منتصف القرن السابع عشر أي عام 1694، ومن ثم تأسس بنك فرنسا 1800 ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ونظام البنوك المركزية في انتشار مستمر حتى لم يعد يخلو من وجود بنك مركزي، وقد حدث ذلك إما عن طريق تحويل بنوك تجارية كبيرة كانت تقوم ببعض وظائف البنك المركزي عن طريق إعطائها الصبغة القانونية بواسطة إصدار التشريعات، وبلدان أخرى قامت بإنشاء بنوك مركزية جديدة.

وخلال القرن العشرين الماضي كان الاهتمام واضحاً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، وبدأ هذا الاهتمام يتزايد ولا سيما خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1931)، أو في حقبة عدم الاستقرار الاقتصادي، ولهذا فقد عدت السياسة النقدية جزءاً مهماً وأساسياً من مكونات السياسة الاقتصادية للبلد، وكان لتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل المتعاقبة أثرها الواضح في تطور مفهوم السياسة النقدية، إذ إن الدول النامية هي أقرب إلى ما كان يصفه الكلاسيكيون في كتاباتهم بأنها أقرب إلى التوظيف الكامل حتى ولو بسبب توظيف أحد العناصر الإنتاجية فقط توظفاً كاملاً مع وجود العناصر الأخرى تحت ذلك المستوى وبالتالي نجد أن السياسة النقدية انجح عندهم في إزالة مشاكل التضخم، ولكن على أن تدعم هذه السياسة المالية، أما الدول المتقدمة اقتصادياً فهي أقرب إلى ما كتب عنه كينز، فلإزالة حالات الانكماش والكساد نجد أن السياسة المالية أجدى وأكثر فاعلية ولكن يجب أن تدعم بالسياسة النقدية (نعمة الله، 2001، ص218).

2-2 وظائف البنوك المركزي

تقوم البنوك المركزية في العصر الحديث بالوظائف الآتية:

أولاً: إصدار النقود القانونية:

يشير (قريصة، 2004، ص142) إلى تفرد البنوك المركزية بوظيفة إصدار النقود القانونية، التي تعتبر الوظيفة الأساسية في تمييزها عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطتها على جميع البنوك في الجهاز المصرفي، فعندما أصبحت أوراق النقود عملياً قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وزادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي، إذ أدى تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد إلى ما يلي:

1- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة.

2- تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.

3- وحدة النقد أي تحقيق الوحدة والتماثل في نظام النقود الورقية.

4- سهولة اتخاذ السياسات النقدية وتنفيذها.

5- الثقة بالنقد المتداول على اعتبار أنه صادر من السلطة النقدية في الدولة كما حدث تغيير في نظم الإصدار النقدي وذلك بتغيير التوجهات السياسية والاقتصادية.

ثانيا: المقرض الأخير للنظام الائتماني:

تمثل هذه الوظيفة العلاقة ما بين البنك المركزي وبين البنوك التجارية الأخرى، فلكونه يقع على قمة الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المدرجة ضمن الجهاز المصرفي، وتتخلص سلطته فيما يلي: (الداوود، 2005، ص 205)

1- تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، وهذه النسبة تحددها إدارة البنك المركزي قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك خاصة فيما يخص خلق الودائع.

2- يلتزم البنك المركزي بإتاحة وحدات النقد القانونية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة احتياجات المصارف.

3- يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لسيولة الديون والحقوق الناشئة عن تعديل المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.

4- الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك

المركزي الاحتياطات القانونية للبنوك التجارية في حسابات هذه الأخيرة، وهي

إجبارية لا يجوز التصرف فيها من جانب البنوك التجارية.

5- الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك ويكون ذلك نتيجة العمليات اليومية للبنوك التجارية التي تتم عن طريق التعامل بالشيكات فيما بين المتعاملين الاقتصاديين أصحاب الحسابات لدى هذه البنوك.

ثالثا: الرقابة والإشراف على الائتمان:

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية، إذ يمارس البنك المركزي رقابة توجيهه على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، ومراجعة أعمال الإدارة، والتحقق من كافة رأس المال والأموال الخاصة، كما أنه يحق له حسب بعض التشريعات الإطلاع على الحسابات المدينة، ويمكنه أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بفعل أدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة (قريصة، 2004، ص142).

رابعا: بنك الدولة ومستشارها المالي:

يشير (الداوود، 2005، ص205-206) إلى أن البنك المركزي يعتبر وكيل الحكومة، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية، وتتلخص أهم خدماته في إقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية، ومسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه، وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه. كما يقوم بإصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة، والمساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها؛ والقيام بعملية السداد فيما يخص القروض العامة، والعمل على تنظيم الدين العام.

كذلك يقوم البنك المركزي بتقييم الاستثمارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتقديم الخبرة والمشورة في الشؤون النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، وتقديم مختلف أنواع القروض للحكومة أو الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك (عند عدم التوافق الزمني بين الإيرادات والنفقات). بالإضافة إلى أن البنك المركزي يتولى مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويقوم بإجراء عملية الاكتتاب وإصدار سندات القروض ودفع فوائدها وتلقي أقساط استهلاك القروض بتكليف من الحكومة التي تحتفظ بحساباتها لدى البنك المركزي ويقوم هذا الأخير بتسجيل إيراداتها وتنظيم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها وتسيير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكا للرقابة على التحويل الخارجي في الكثير من البلدان إذ يحصل عليها من القطاع الأجنبي عندما يكون ميزان المدفوعات للدولة في حالة فائض (هندي، 2006، ص81).

خامسا: إدارة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي:

يتمثل الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، وإن كانت بعض التشريعات لا تمنع من اعتبار النقدية الموجودة في خزينة البنك جزء من الاحتياطي القانوني، ولا يدفع البنك المركزي فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه (هندي، 2006، ص81).

2-3 مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ويتمثل

تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تتدرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

يقصد بالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية التي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية، إذ تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة (عقيل، 2009، ص 207).

ويشير (الدليمي، 2009، ص 584) إلى أنه يوجد هناك معنيان، للسياسة النقدية، ضيق، وواسع، فالمعنى الضيق ينصرف إلى مراقبة وتنظيم (Regulation) عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، وهناك من يرى أن السياسة النقدية عبارة عن إجراءات تهدف إلى التأثير على مستوى الإنفاق الكلي وذلك بالتأثير على كلفة الائتمان (Cost of Credit)، سعر الفائدة، أو وفرة الائتمان (Availability of Credit). أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فيشمل تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي والخزينة العامة، أو الحكومة بهدف التأثير على النقد والائتمان وحجم وتركيب الدين الحكومي.

وقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، فكانت تركز على الإجراءات النقدية بالمعنى الضيق، إذ تهتم في تنظيم عرض النقد، وكان ذلك مبنياً على افتراض تأثير الإنفاق النقدي في السوق بالتغيرات في عرض النقد فقط، وكانت الإجراءات تتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق،

ولذلك اهتمت بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقد، والتي تتمثل في التغيرات الناشئة في كمية النقد التي ستؤدي إلى تغيرات المستوى العام للأسعار، وعلى هذا يصبح من الممكن التحكم في المستوى العام للأسعار، بالتحكم في كمية المعروض النقدي، وبهذا أصبحت السياسة النقدية المحدد الأساس للسياسة الاقتصادية العامة، وكان ذلك نتيجة منطقية للنظرية الكلاسيكية التقليدية حول أثر النقد في الاقتصاد (علي، 2004، ص378).

وقد تغيرت أهمية السياسة النقدية بعد الأزمة الاقتصادية (1929-1933) وخاصة بعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب آنذاك، وأصبحت السياسة النقدية بعيدة عن صفة التلقائية التي تميزت بها تحت نظام قاعدة الذهب وتوسع مدى السياسة النقدية ليشمل ليس فقط الإجراءات النقدية بالمعنى الضيق، وإنما أيضاً على الإجراءات الحكومية الأخرى التي لها تأثيرات نقدية في الاقتصاد، إذ تبدلت نظرية النقود خاصة بعد ظهور النظرية العامة (لكنز)، إذ تبين أن هناك عوامل أخرى، بالإضافة إلى عرض النقد، تؤثر هي أيضاً في الطلب الكلي الفعال في السوق، ومن أهمها سرعة التداول النقدي، الذي يظهر انه غير ثابت دوماً، كما افترضته المدرسة الكلاسيكية، كما أن عرض النقد لا ينحصر تأثيره على المستوى العام للأسعار فقط، وإنما يتعدى ذلك أيضاً إلى حجم الدخل القومي ومستوى الإنتاج وتوزيعهما وحجم الادخار والاستثمار والاستخدام (علي، 2004، ص376).

ولقد ترتب على هذه التغيرات تطورات أخرى، انعكست في مقدار التوكيد مما عليه الوسائل النقدية المختلفة، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى التقليل من أهمية سعر الفائدة كمحدد للاستثمار أو الإنفاق أو الائتمان، ثم اعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود المعروضة والمحدد من قبل السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة، كما أن التوازن

في السوق السلعي يتم بتعادل الادخار والاستثمار، والتوازن في السوقين يحقق التوازن في الاقتصاد العام، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكنزري (الشمرى، 2007، ص296).

ويعرف الباحث السياسة النقدية بأنها مجموع الوسائل التي تمتلكها السلطات العامة، من أجل تنظيم خلق النقود واستعمالها من طرف الأعوان الاقتصادية بشكل يخدم المنفعة العامة، كما تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، وعلى معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.

2-4 أهداف السياسة النقدية

هناك العديد من الأهداف، تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها وتختلف أولوياتها تبعاً لفلسفة السلطات النقدية، ويمكن إجمالها كما يلي:

1- استقرار مستوى الأسعار: هناك جدل حول حصر أهداف السلطة النقدية في هدف

واحد وهو تحقيق استقرار الأسعار فقط، إذ إن أهداف السلطة النقدية في الولايات

المتحدة الأمريكية تنحصر في تحقيق استقرار الأسعار (price stability) وتعظيم

العمالة (maximum employment)، وتستند حجتهم في ذلك أن نظام الاحتياطي

الفدرالي لا يتمكن من تحقيق هدفين في وقت واحد بأداة واحدة، وفي ذات السياق نجد

أن بنك انكلترا (Bank of England) حدد الأغراض الأساسية (core purposes)

التي يعمل على تحقيقها وهي المحافظة على استقرار النظام المالي المحلي والدولي،

وتأمين الخدمات المالية البريطانية. أما المصرف المركزي الألماني Bundes Bank

فان هدفه يتجه نحو تحقيق استقرار الأسعار (الصادق، 2006، ص34).

2- **تشجيع النمو الاقتصادي:** تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الانكماش، من خلال تأثيرها في عرض النقود، والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج (عقيل، 2009، ص211).

3- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** تعمل السياسة النقدية على تهيئة المناخ المناسب لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والمساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات (الشمري، 2007، 297).

4- **تحقيق مستوى عال من الاستخدام:** إن استخدام السياسة النقدية في محاربة الضغوط التضخمية التي تمثل الخطر الأكبر في الاقتصاديات المعاصرة يعد الهدف الأول للسياسة النقدية. إذ إن السياسة النقدية لا تهدف إلى تثبيت المستوى العام للأسعار فحسب بل والى تحقيق مستويات عالية من الاستخدام، لذلك فإن سلطة البنك المركزي تتضاءل عند التطبيق لمنع التطورات التضخمية بسبب ضرورة التوفيق بين منع التضخم وتحقيق الاستخدام الكامل (القيسي، 2004، ص276).

يجب تصميم الاستراتيجية النقدية بأهداف واضحة نهائية وأهداف وسيطة وأهداف أولية (ومن غير الممكن أن تكون هناك استراتيجية بدون أهداف عامة)، وتتطوي الأهداف العامة على تقليل الفوارق بين الناتج القومي الإجمالي الفعلي والناتج القومي الإجمالي المرغوب فيه، وليس هذا بالهدف الوحيد الذي ترغب السلطات في تحقيقه، ولكنه هدف عام يمثل نطاقا عريضا من استراتيجيات السياسة، " ويختلف استخدام السلطات النقدية للغرض

الوسيط باختلاف مصادر الصدمات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي" (الصادق، 2006، ص44).

2-5 أدوات وأساليب السياسة النقدية

وتظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية - الممثلة بالبنك المركزي - في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود (الودائع والائتمان) لدى الجهاز البنكي - وكذلك في المجتمع - وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب للسياسة النقدية مشتملة على الرقابة الكمية، والرقابة النوعية، والرقابة المباشرة، ومجموعة أخرى من الوسائل التالية ممثلة في تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، والعمل كبنك للبنوك المرخصة، ومراقبة البنوك بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمن حقوق المودعين والمساهمين، مستخدماً مجموعة من الوسائل التالية: (علي، 2004، ص154):

أولاً: الرقابة الكمية:

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية في التأثير على كمية أو حجم الائتمان البنكي متمثلة في الأجهزة والمؤسسات البنكية والمالية والحكومات والأفراد، من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تؤدي إلى زيادة أو انخفاض كمية الائتمان البنكي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، إذ يؤثر البنك المركزي على سياسة منح الائتمان في استخدام مجموعة من أدوات السياسة النقدية التالية: (علي، 2004، ص155)

1- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

يفرض البنك المركزي على البنوك المرخصة الاحتفاظ لديه بمبالغ بدون فائدة تمثل نسبة من ودائعها تمثل الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي، ويقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السادة (ركود أو تضخم)، وتغيير هذه النسبة يغير بدوره القدرة الكمية للبنوك على منح الائتمان، إذ يخفض البنك المركزي من هذه النسبة المفروضة على البنوك التجارية أثناء فترات الركود الاقتصادي بهدف تشجيعها على منح المزيد من الائتمان البنكي، ويؤدي زيادة هذه النسبة في أثناء فترات التضخم الاقتصادي إلى تقليص حجم الائتمان وكمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع أو حجم الإنفاق النقدي أو الطلب الفعلي في السوق.

2- عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي في دخوله إلى سوق السندات بائعاً أو مشترياً للسندات، بهدف تقليص أو زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان البنكي، تزداد عمليات بيع السندات أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع وحجم الإنفاق النقدي، يدخل البنك المركزي إلى سوق السندات مشترياً لها أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وحجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطالب الفعلي في السوق.

3- سياسة إعادة التسعير (إعادة الخصم، نافذة الإيداع، إعادة الشراء):

يغير البنك المركزي سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك قبل أن يحين موعد استحقاقها، فيميل إلى زيادة سعر خصم الأوراق المالية أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمها أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة

مقدرة البنوك على منح الائتمان البنكي وتنشيط حجم الطلب الفعلي في السوق، ويُعد سعر إعادة الخصم بمثابة سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية، فيؤدي زيادته أو نقصانه من التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك حاله في ذلك بالنسبة لسعر الفائدة التي يدفعها البنك المركزي للبنوك على أموالها الفائضة المودعة لديه، وذلك من خلال نافذة الإيداع أو للسعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية من البنوك ضمن اتفاقية إعادة الشراء.

ثانياً: أدوات الرقابة النوعية (الكيفية):

يشير (عباد، 2006، ص45) إلى أن الهدف الأساسي من استخدام هذه الأدوات هو التأثير على نوعية الائتمان البنكي من خلال ممارسة البنك المركزي لدوره في التأثير على أوجه استعمالات الائتمان البنكي المختلفة، الذي يترك أثره على النشاط الاقتصادي، وتتمثل أدوات الرقابة النوعية في تحديد البنك المركزي لأسعار الفائدة على القروض والسلف (الدائنة والمدينة)، وأسعار فوائد التأخير، ووضع حد أعلى لبعض أنواع القروض البنكية، وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للبنوك الاستثمارية ممارسة نشاطها الائتماني ضمنها، تؤدي هذه الأداة إلى استبعاد المجالات والأنشطة التي لا يرغب البنك المركزي تمويلها من قبل البنوك، وتحسين نوعية التسهيلات الممنوحة وما يتطلبه ذلك من تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار البنكي وتوجيهها الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المرغوبة.

ثالثاً: أدوات الرقابة المباشرة:

وتتمثل في مجموعة من التدابير التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والبنكية ضرورة ملاءمة بعضها مع بعض لزيادة فعاليتها في التأثير على

الأوضاع النقدية والاقتصادية، وبما ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة والسياسة النقدية أيضاً، يتطلب الاستخدام الكفء لهذه الأدوات من قبل البنك المركزي (الطراد، 2004، ص143).

2-6 عوائق أدوات السياسة النقدية

يعد ضيق السوق المالية والنقدية وإمكانية تعامل البنوك التجارية مع البنك المركزي من أهم معوقات عمل، وتأثير أدوات تلك السياسة سواء المباشرة منها وغير المباشرة ويمكن تقسيم تلك المعوقات إلى: (حسين، 2000، ص40)

1- العوائق المرتبطة بالتشريع القانوني: إذ إن عدم اكتمال صياغة طبيعة الملكية واستخدامها والذي يضيف إلى الجانب النفسي أثراً هاماً في اتجاه التحفيز لإمكانية تحويل الملكية عبر أشكالها المختلفة بين الأصول المادية أو الأصول المالية، أحد أهم المؤشرات السلبية في اتساع السوق المالي والنقدي.

2- العوائق المؤسسية: وهي تتعلق من جهة في البناء التشريعي من حيث اتساع السوق نفسه، ونوع العمليات الاقتصادية داخل السوق، والتي تؤدي إلى عدم إنضاج مصارف تخصصية ذات قدرات تمويلية قوية ومنضبطة في حركتها مع البنك المركزي من جهة ثانية، مما يضعف أدوات السياسة النقدية.

3- ضعف الخبرة في التعامل مع سوق الأوراق المالية والنقدية من حيث الإصدار والتداول: ومن هنا تأتي ضرورة تطوير الجوانب المؤسسية للجهاز المصرفي لزيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية عبر وسائل مؤثرة في تلك السوق عن طريق: (علي، 2004، ص436)

أ- تطوير السوق المالية والمصرفية.

ب- تعزيز عودة وارتباط المصارف بالبنك المركزي لأجراء عمليات إعادة الخصم.

ج- عدم وجود فائض نقدي كبير لدى المصارف التجارية.

إن تخلف هذه الوسائل سوف يؤدي إلى استنفاد قدرة البنك المركزي عبر أدواته غير المباشرة في قدرتها على التأثير في اتجاهات حركة الائتمان المحلي. ومن هنا تأتي سياسة (الفم المفتوح Open mouth) كسياسة بديلة للجهاز النقدي من أجل التأثير في توجيه الائتمان المحلي عن طريق: (حسين، 2000، ص 41).

أ- أحاديث في الصحف.

ب- المؤتمرات الصحفية.

ج- الاجتماع مع مدراء المصارف التجارية.

كما يمكن استخدام أسلوب تبديل العملة بهدف تحسين أجواء الثقة والتأثير في قيمة وسعر صرف العملة، وإعادة رسم اتجاهات الطلب الكلي والعرض الكلي كإحدى الوسائل غير المباشرة للتأثير في سوق رأس المال، لدى البلدان التي تتعرض أسواقها المالية إلى هزات مؤثرة في عموم النظام الاقتصادي (حسين، 2000، ص 41).

2-7 مفهوم الائتمان المصرفي ومخاطره

لقد تطرق العديد من الباحثين لمصطلح الائتمان فمنهم عرف الائتمان بأنه " تلك القروض التي تمنح للأفراد لتمويل مشترياتهم من السلع والخدمات كالسيارات ومستلزمات المنزل والمنازل المتنقلة وتغطية نفقاتهم الشخصية والصحية والمنزلية، ويتم تقديم هذا الائتمان إما بشكل مباشر بصورة قروض مالية وإما بشكل غير مباشر يتم فيه تغطية مشتريات العميل من السلع والخدمات ضمن سقف ائتماني يمنحه المصرف للعميل من خلال البطاقة الائتمانية ويكون للعميل الحرية في تحديد كيفية ووقت استغلال قيمة هذا السقف خلال فترة سريان البطاقة" (Peter, 2002, p: 602).

عرف الباحثان (Timothy and Scott, 2003, p: 641) في كتابهما إدارة المصرف بأنها " تلك القروض التي تقوم المصارف بمنحها للمقترضين الأفراد لتمويل مشترياتهم من السلع المعمرة ولتغطية نفقاتهم الشخصية والاستهلاكية كالتعليم والعلاج والسفر وغيرها " .

ويرى الباحث أن الائتمان هو تلك الأموال التي تقوم المصارف بمنحها للمقترضين الأفراد لتغطية متطلبات وحاجات شخصية استهلاكية غير استثمارية بحيث لن يتولد عنها أية تدفقات نقدية للمقترض، وبالتالي مصدر سداد تلك القروض هو المقترض نفسه ومن أمواله الخاصة.

أما مخاطر الائتمان المصرفي فقد تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة، وتحديدًا في المجال المصرفي تعرف المخاطر على درجة التغيير أو التقلب في العائد كنتيجة للخطر، وهو يمثل حالة من عدم التأكد بشأن عوائد المحفظة، ويقاس التباين بالانحراف المعياري، والعلاقة بينهما طردية، فكلما زاد التباين زاد الخطر (Bodie, et al, 2005, p: 165).

كما تعرف المخاطر على أنها احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على محافظ الائتمان أو على استثمار معين، أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها (Dorfman, 2008, p:15).

المخاطر الائتمانية هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث في القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة من قبل المصرف مما يؤدي

إلى إلحاق خسائر اقتصادية به. لذلك لابد من قياس تلك المخاطر بشكل صحيح اعتماداً على خاصتي الدقة والسرعة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي. ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية (زيبيدي، 2010، ص 174).

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله وتعتبر القروض أهم مصادر الائتمان، مما يؤدي إلى خسائر للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة، والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة (كراسنة، 2006، ص 39).

ويرى الباحث أن مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، الأمر الذي يتسبب بخسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل قائمة المركز المالي مثل القروض والسندات وبنود خارج قائمة المركز المالي مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

2-8 أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها

يرتبط هذا النوع من المخاطر بنشاطات المصرف الائتمانية المتمثلة في النشاط الإقراضي من خلال منح القروض بأنواعها المختلفة، وتنقسم المخاطر الائتمانية إلى مجموعة من المخاطر الفرعية المرتبطة بالإجراءات والسياسات التي يطبقها المصرف على النشاط

الائتماني الذي يقوم به التي تشكل في مجموعها المخاطر الائتمانية. وهذه المخاطر تقسم إلى مخاطر العمليات ومخاطر المحفظة وكما يلي: (George and Donald, 1999, p: 393)

أولاً: مخاطر العمليات **Transaction Risks** :

وهي مخاطر الائتمان على مستوى العملية الواحدة للأنشطة التي يمارسها المصرف سواء أكانت تلك العملية تتمثل في منح قرض أم استثمار في السوق المالي، حيث إن مجموع مخاطر كل عملية من تلك العمليات على حدة تشكل في مجموعها مخاطر العمليات. وتتضمن مخاطر العمليات نوعين من المخاطر هما: (George and Donald, 1999, p: 418)

1- مخاطر الاختيار Selection Risks: هي تلك المخاطر المتعلقة بالدراسة الائتمانية التي يقوم بها المصرف للمتقدمين بطلبات الحصول على تمويل لتحديد مدى أهلية أصحاب هذه الطلبات للحصول على القرض المطلوب، من حيث الإجراءات التي يتبعها المصرف في عملية الدراسة ومدى العمق والشمولية في عملية التقييم والتحليل للمقترضين والأدوات التي يستخدمها لقياس وتحليل المخاطر المتعلقة بهم، وبحيث يكون قادراً على الوصول إلى تقييم دقيق وحقيقي لمخاطر العمليات التي يقوم بها المصرف ضمن أنشطته الاستثمارية المختلفة واحتمالات التعثر بها قبل اتخاذ قراره الائتماني المتعلق بتلك العمليات.

2- مخاطر المنح Lending Risks: هي تلك المخاطر المتعلقة بالأسس والمعايير التي يضعها المصرف للعمليات التي يقوم بها عند ممارسته لأنشطته الاستثمارية بهدف ضبط وتقليل المخاطر المصاحبة لتلك العمليات والحصول على عائد مناسب يتناسب وحجم مخاطر تلك العمليات. مثال على ذلك طريقة توثيق شروط الاستثمار التي يتم الاتفاق عليها مع الطرف المقابل، نوع الضمانات التي يقبل بها للقيام بأية عمليات إقراض وطرق تقييمها،

طريقة تسعير الائتمان، مدد وطريقة سداد الائتمان الممنوح، الأدوات الاستثمارية التي يمكنه الاستثمار بها ونسبها وطرق تسعيرها ... إلخ.

ثانياً: مخاطر المحفظة **Portfolio Risks** :

وهي مخاطر الائتمان على مستوى محفظة الائتمان ككل، وتقسم هذه المخاطر إلى

قسمين هما: (George and Donald, 1999, p: 419)

1- مخاطر جوهرية Intrinsic Risks : هي تلك المخاطر الناتجة عن قيام المصرف بمنح قروض لمقترضين يمتازون بخصائص وصفات محددة وفريدة تمثل عاملاً مشتركاً فيما بينهم، منها على سبيل المثال طبيعة المقترض نفسه من حيث كونه فرداً أو شركة، الجنس، العمر، الوظيفة، مكان العمل، مقدار الدخل ... إلخ. وأيضاً طبيعة الصناعة من حيث طبيعة عملاء هذه الصناعة، جغرافية سوق هذه الصناعة، مقدار الرفع المالي، مدى الاعتمادية على التكنولوجيا ... إلخ. فقد نجد مصرفاً ما غالبية قروضه تنحصر في فئة الأفراد وليس المؤسسات أو من ذوي الدخل المنخفضة أو المتوسطة أو يقطنون منطقة معينة أو يعملون في صناعة معينة أو أعمارهم تتجاوز سناً معيناً أو لصناعات تعتمد كثيراً على العنصر التكنولوجي أو لصناعات تتركز أسواقها في منطقة جغرافية معينة أو منتجاتها ذات طابع موسمي ... إلخ.

2- مخاطر التركيز الائتماني Concentration Risks : تعد هذه المخاطر من أهم

المخاطر التي تدرج تحت بند المخاطر الائتمانية حيث تكون الخسائر الناتجة عنها كبيرة جداً.

وتقسم هذه المخاطر إلى مجموعتين رئيسيتين هما: (George and Donald, 1999, p:

أ- المخاطر الناتجة عن حصر عمليات الإقراض في عميل معين (أفراد أو شركات أو مجموعات) أو ما يطلق عليه بالعملاء ذوي الصلة أو حصرها في قطاع اقتصادي معين كقطاع الصناعة أو قطاع التجارة أو حتى حصرها بفئة أو مجموعة معينة داخل القطاع نفسه كأن يتم حصر عمليات المنح ضمن قطاع الصناعة على صناعة معينة كأن تكون الصناعات الثقيلة أو صناعة البرمجيات أو ما شابه دون غيرها من الصناعات أو في نوعية معينة من القروض كأن تكون القروض الشخصية على سبيل المثال، أو بمعنى آخر هي تلك المخاطر الناجمة عن فقدان التنوع Lack of Diversification داخل المحفظة الائتمانية للمصرف.

ب- المخاطر الناتجة عن تأثير عامل الارتباط ما بين المتغيرات، وهذا النوع من المخاطر يختلف عن سابقه من حيث إنه هنا لا يكون لدينا تركزاً ائتمانياً مباشراً يؤدي إلى مخاطر ائتمانية ولكن توجد عوامل أخرى تؤدي إلى ظهور مخاطر التركيز الائتماني، مثال ذلك العلاقة ما بين مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية وكذلك العلاقة ما بين مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية. هذا وتختلف درجة مخاطر التركيز الائتماني هنا باختلاف المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة، فإذا كان هناك تركز ائتماني لدى عميل لا يتمتع بملاءة مالية جيدة وفي الوقت نفسه يعمل في نشاط اقتصادي يتأثر كثيراً بالتقلبات الاقتصادية فإنه في مثل هذه الحالة تكون درجة مخاطر التركيز الائتماني هنا أكبر بكثير مقارنة بحالة عميل آخر يتمتع بملاءة مالية جيدة ونشاط اقتصادي مستقر.

2-9 قياس مخاطر الائتمان

ركزت اتفاقية (بازل 2) بصورة واضحة على إدارة المخاطر مما أدى إلى أنها أعطت البنوك التجارية الحق في اختيار البدائل المناسبة لقياس مخاطر الائتمان وحددت الاتفاقية ثلاث طرق رئيسية لقياس مخاطر الائتمان وهي كالآتي: (أبو رحمة، 2007)

1- الطريقة القياسية: تعتمد الطريقة القياسية أو التقليدية على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل (موديز) و(ستاندر أندبورز) ووكالات ضمان الصادات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات، وتتضمن هذه الطريقة معاملة محددة للتعرض للمخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

2- التقييم الداخلي للمخاطر (الأساسي والمتقدم): وتعتمد أساليب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هي:

أ- احتمال التعثر (probability of default) /PD/ وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن القروض خلال فترة زمنية معينة.

ب- الخسارة عن التعثر (loss given default) /LGD/ وهي التي تقيس ذلك الجزء من القروض الذي سيسدد البنك في حدوث التعثر.

ج- التعرض عن التعثر (Exposure at default) EAD وهو خاص بالتزامات القروض (loan commitments) ويقاس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

3- أجل الاستحقاق (Maturity)/M/ والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض للتعثر.

أما أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية فأنها ترتبط بتحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي: (عبدالله، 2011، ص18)

1- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
2- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

3- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي: (عبدالله، 2011، ص19)

- أ- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
- ب- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
- ج- نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
- د- بيان عن التركيزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة.
- هـ- بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى).

و- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.

ز- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.

ح- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.

ط- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.

ي- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

4- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

2-10 الاستثمار

لقد دخل العالم في القرن الواحد والعشرون تطورات وتغيرات متسارعة لم يسبق لها مثيل في القرون السابقة، فقد أصبحت أبواب الاقتصاد مشرعة على جميع مصارعها فمن جهة أصبح العالم ضمن مفهوم القرية الواحدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وبات من منظور سياسي واقتصادي تحت سيطرة قوى سياسية واقتصادية كبرى ومن جهة أخرى أصبح من الضروري على جميع دول هذا العالم الخوض في العالم بكل قوة وتوفير الآليات الضرورية التي تمكنها من النهوض باقتصادها بشكل يواكب مفهوم القرية الواحدة وإلا باتت معزولة وواهنة اقتصادياً (القشي، 2008، ص7).

تحتل عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعفة الاستثمار، كما أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة

الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل (المسارع). ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمار لا بد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضاً أن تحقق مستوى معين من العائد (الداوود، 2005، ص70).

ويعتبر الاستثمار مهما في اقتصاديات الدول فهو يسهم في زيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل جديدة، كما انه يدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وقد أولت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. فالاستثمار يعني الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلاً عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلاً عن رأس المال الثابت (الداوود، 2005، ص69).

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين، إذ إن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار، ليس على مستوى دولها فقط بل ذلك الاهتمام يشمل كافة الدول الأخرى، ويبدو ذلك واضحاً من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى الأخرى، كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به انحصرت بنواحي كمية تتمثل في: (الإبراهيمي، 2003، ص15)

1- خلق مناصب شغل، وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية.

2- هو الصورة المعبرة للنمو والتقدم ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية.

3- يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي.

4- يعمل على إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان.

5- ثم امتد ليشمل النواحي النوعية والتي تتمثل في زيادة وتحسين إنتاجية رأس مال والعمل على تحسينها بالاستمرار، وتحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

يشير (القشي، 2008، ص8) إلى أن النجاح في حل المشكلات الاقتصادية أو القدرة على تحقيق هدف معين هو دليل على صحة القرارات ورشد الخطط والسياسة الخاصة بذلك، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات يتوقف على القرارات الخاصة باختيار وتوجيه الاستثمارات، أو مدى قدرتها على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات.

ويمكن قياس الثروة الحقيقية لأي مجتمع بقدرة اقتصاده الإنتاجية أي قدرة الاقتصاد على

تزويد أفرادها بالسلع والخدمات، وتقسم هذه القدرة اقتصاد إلى: (القشي، 2008، ص9)

1- القدرة الإنتاجية المباشرة: تتمثل القدرة الإنتاجية المباشرة في دور العقارات ضمن الاقتصاد، فالمباني والأراضي والمعلومات والآلات المستخدمة في توليد البضاعة والعمالة ذات المهارات المطلوبة لاستخدام الموارد.

2- القدرة الإنتاجية غير المباشرة: تتمثل القدرة الإنتاجية غير المباشرة في دور الأدوات المالية (الأسهم والسندات) والتي لا تمثل رفاهية المجتمع ولكنها تساهم بشكل غير مباشر من

قدرة الاقتصاد الإنتاجية حيث تضمن فصل الإدارة عن أصحاب الملكية وتشجع بالتالي على توليد الثقة لدى الجمهور وجذب الاستثمار.

ويرى الباحث أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذاً بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

2- 11 نظرة خاصة للدور الأساسي للبنك المركزي الكويتي

تأسس بنك الكويت المركزي بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة 1968 ليحل بذلك محل مجلس النقد الكويتي، بهدف المحافظة على استقرار وثبات النظام المالي والنقدي في الكويت. وبأشر أعماله ونشاطه في عام 1969 التي اقتصر ت آنذاك على إصدار أوراق النقد و«المصكوكات»، ولم تكن لهذا المجلس الاختصاصات الأخرى الرئيسية التي تمارسها البنوك المركزية اليوم مثل رسم وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على البنوك. وعرف عند تأسيسه بأنه بنك الحكومة إلى جانب ما كان يقدم لها من العمليات والخدمات المصرفية داخل البلاد وخارجها، في تحويل حسابات الحكومة بالدينار الكويتي من البنوك التجارية إلى البنك المركزي وفتح الاعتمادات المستندية وتحصيل ودفع الشيكات والحوالات لحساب وزارات الدولة، وإدارة وانجاز العمليات المترتبة على عضوية الكويت في صندوق النقد الدولي وإعداد رأي حكومة الكويت إزاء الموضوعات التي تطرح على الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والمشاركة في السياسات والاجتماعات في نطاق جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى جانب دوره الكبير في تدارس وبحث حركة توحيد العملة الخليجية. ويبرز الدور الهام للبنك المركزي الكويتي في تطوير السياسة النقدية.

2-11-أ مراحل تطور أهداف السياسة النقدية في الكويت.

ثمة أهداف رئيسية للسياسة النقدية في الكويت يمكن إجمالها فيما يلي:

- المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي وعلى قوته الشرائية.
- العمل على توفر المستويات المناسبة من السيولة لدى البنوك.
- الرقابة على حجم واتجاهات الائتمان المصرفي.
- تطوير وتنمية السوق النقدية وسوق رأس المال في الكويت.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي من خلال الرقابة عليه.
- المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي وعلى قوته الشرائية:

يتمثل الدور اليومي في السياسة النقدية التي يتبناها بنك الكويت المركزي في تزويد البنوك بالسيولة وفق أمرين رئيسيين، لهما تأثير في حجم واتجاهات الائتمان المصرفي، وهما:

أ- سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، إذ إن لهذا السعر تأثيره في تكلفة الأموال التي تحصل عليها البنوك التجارية، و في مستويات أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها.

ب- حجم الأموال التي يوافق البنك المركزي على تقديمها إلى البنوك، وما يرتبط بهذا الأمر من شروط يضعها البنك المركزي في هذا الشأن. ومن هذه الشروط ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي الذي يتوجه إليه التمويل.

ومن خلال الأمرين السابقين يقوم بنك الكويت المركزي بدوره بمساعدة البنوك على تخطي مشاكل نقص السيولة العارضة كي تظل البنوك قادرة دوماً على الوفاء بالاحتياجات الحقيقية للنشاط الاقتصادي.

وقد قام البنك المركزي، حتى الآن، ولأغراض توفير المستويات المناسبة من السيولة لدى البنوك، باستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية عندما اقتضت الظروف استخدام كل أداة من هذه الأدوات، وبخاصة قروض وودائع البنك المركزي لدى البنوك، وعمليات الخصم، وعمليات مبادلة العملات بالأجل.

يهدف نظام الخصم وإعادة الخصم الذي يطبقه البنك المركزي إلى تزويد البنوك بالسيولة وفق ضوابط وشروط معينة تساعد على استخدام عمليات الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية. وذلك رغبة من البنك المركزي في إتاحة الفرصة للبنوك للحصول على تسهيلات منه، إذا ما تعرضت البنوك الكويتية لنقص في أرصدها بالدينار الكويتي نتيجة لارتفاع الطلب على القروض المصرفية.

ولقد كانت عمليات الخصم في بدايتها محدودة نسبياً وعلى فترات متباعدة، لقلّة الأوراق التجارية الموجودة في محافظ البنوك المحلية. يشترط البنك المركزي التزام البنوك التجارية بنظام معين للسيولة حتى تكون قادرة على إعادة خصم الأوراق التجارية، وبخصوص نظام السيولة الحالي الذي يطبقه البنك المركزي على البنوك، فإن هذا النظام يشترط أن لا تقل الأصول السائلة بالدينار الكويتي عن ثلث مجموع الأصول السائلة التي يتوجب اقتناؤها مقابل الفئات المختلفة للودائع. وتلتزم البنوك أن تحتفظ بجزء من هذه الأصول السائلة على شكل سندات صادرة عن بنك الكويت المركزي أو ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي أو ما يكون في حوزة كل بنك من موجودات نقدية. وكذلك فإن نظام السيولة يأخذ

في الاعتبار عنصر الربحية لدى البنوك، إذ تحتفظ البنوك بنسب سيولة أقل نسبياً على الودائع ذات الاستحقاقات الأطول أجلاً، والتي تعتبر موارد ذات تكلفة أكثر ارتفاعاً.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك المركزية أصبحت تستخدم نظام السيولة كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير في حجم الائتمان المصرفي، إلى جانب الغرض الأساسي لنظام السيولة وهو استمرارية قدرة البنوك على الوفاء بما عليها من التزامات نحو أصحاب الودائع.

تتضمن الرقابة على حجم واتجاهات الائتمان المصرفي توجيهه إلى ما فيه مصلحة النمو الاقتصادية، وتشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الفعالية (القطاعات المنتجة) في عمليات التنمية الاقتصادية، والحد من التوسع في النشاطات الاقتصادية غير المنتجة. يقوم البنك المركزي بتزويد البنوك بالتعليمات التي يراها ضرورية لتحقيق هذه الغايات وفق ما يتبعه من قواعد وشروط في عملياته مع البنوك عند تزويدها بالسيولة، والتي من شأنها أن تؤثر في حجم الائتمان المصرفي واتجاهاته. ومن أمثلة التعليمات التي أصدرها البنك المركزي للبنوك في هذا الخصوص تلك التي تتعلق بتنظيم وترشيد السياسة الائتمانية وتتضمن، التركيز على القروض محددة الأجل، والتقليل من نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة في صورة سحب على المكشوف. وأن يقوم البنك المقرض بتقييم المركز المالي للعميل، ومتابعة استخدام العميل للقروض في الغرض الممنوح من أجله والذي يجب تحديده في اتفاقية القرض، وكذلك عدم تجاوز الحدود المقررة لتسهيلات السحب على المكشوف.

كذلك فإن القرار الخاص بتعيين حد أقصى للتسهيلات الائتمانية غير المضمونة التي يجوز لأي بنك تقديمها إلى الشخص الواحد - طبيعياً كان أو اعتبارياً - من بين أهدافه توسيع قاعدة المنتفعين من الائتمان المصرفي وعدم تركزه في عدد محدود من الأشخاص.

إن تطوير السوق النقدية وسوق رأس المال في الكويت وتزويدهما بالأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق فعاليتها تعد من الأمور التي يضعها بنك الكويت المركزي ضمن اهتماماته الأساسية. إذ لا يمكن نمو نظام مصرفي سليم بدون نمو واتساع السوق النقدية التي يقوم فيها. فمما لا شك فيه، فوجود سوق نقدية مرنة ومتطورة يتيح فرصاً وخيارات مناسبة للاستثمارات قصيرة الأجل، ومن شأنه أن يبقي محلياً جزءاً ملموساً من استثمارات البنوك، وبالتالي يوسع من رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي، ويزيد الحاجة إلى إعادة الخصم. وثمة إجراءات عديدة كان بنك الكويت المركزي وما زال يتخذها من أجل تطوير السوق النقدية وسوق رأس المال، ومن هذه الإجراءات، ما يلي:

أولاً، تنشيط السوق الداخلية فيما بين البنوك:

عن طريق تشجيع عمليات السوق الداخلية بين البنوك، وتحاشي اتخاذ أي تأثير سلبي في عمليات هذه السوق عند وضع نظاماً للسيولة ينص ضمن أحكامه على إعفاء عمليات الإيداع فيما بين البنوك من نسب السيولة. ثانياً، المرونة التشريعية في تحديد هيكل أسعار الفائدة يتلاءم والظروف النقدية والمالية السارية في داخل الكويت وخارجها، و يتناسب مع ظروف ومتطلبات النشاط الاقتصادي في الدولة من جهة، ويتيح المجال أمام تطور عمليات السوق النقدية دون عوائق، ويسمح بتعيين أكثر من حد أقصى لأسعار الفائدة على كل نوع من أنواع المعاملات المالية بما يتناسب وطبيعتها.

لقد كان من أبرز التطورات التي شهدتها السوق النقدية في الكويت إصدار شهادات إيداع بالدينار الكويتي. رخص البنك المركزي للبنوك بإصدار شهادات إيداع تحسب الطلب وجرى إصدار هذه الشهادات لمدة استحقاق تراوحت بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات وبأسعار فائدة يتم الإتفاق عليها. و أصدرت بعض البنوك شهادات إيداع لحاملها بسعر فائدة

عائمة حتى ينسجم العائد على هذه الشهادات مع حركة أسعار الفائدة في السوق. وبالرغم من مرونة أسعار الفائدة على شهادات الإيداع، فقد حد من فعاليتها عدم وجود سوق ثانوية لتداولها. كما شجع البنك المركزي قيام بعض البنوك بإصدار سندات جرى طرحها في الاكتتاب العام.

قام البنك المركزي بإصدار سندات محررة بالدينار الكويتي لمن يرغب في شرائها من البنوك المحلية. كما تم فتح المجال أمام المؤسسات المالية لاقتناء هذه السندات معتبرها جزءاً من مكونات متطلبات السيولة، واستعداداً لشراء سندات قبل ميعاد استحقاقها ممن يرغب من حائزها في بيعها، وإمكانية استخدام البنوك لما لديها من سندات كضمان للقروض التي تحصل عليها من البنك المركزي. وموافقة على قيام البنوك فيما يعرف باتفاقية إعادة الشراء بتغطية الرصيد المدين في الحسابات الجارية للبنوك في حدود معينة بشرط ألا تكون السندات مرهونة لأية جهة وأن تزيد عن الحد الأدنى المطلوب لتغطية النسبة المطلوبة من الأصول السائلة. وقد قام البنك المركزي بتنويع آجال استحقاق السندات، فهناك سندات تستحق بعد أسبوع، وسندات تستحق بعد أربعة أسابيع، وأخرى بعد ثلاثة عشر أسبوعاً، بهدف إيجاد آجال استحقاق متنوعة ترغب البنوك في توظيف بعض أموالها.

حقق نظام السندات أغراضه الرامية إلى امتصاص فائض السيولة لدى البنوك. ولاقى سندات البنك المركزي قبولاً من جانب البنوك لاستخدامها كضمانات لقروض وكبديل هام من بدائل متطلبات السيولة. ومع هذا فإن نظام السندات لم يتسع إلى الحد الذي يمكن معه أن تقوم سندات البنك المركزي بدور هام وفعال كأداة من أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال. وأهم المعوقات التي تواجهها سندات البنك المركزي هي أسعار الفائدة عليها والامتدنية

نسيباً، مما لا يبرر الإقبال النشط على هذه السندات و ينظم إصدار السندات في السوق المحلية.

تعزير دور الجهاز المصرفي من خلال الرقابة عليه ومن خلال تنفيذ السياسة النقدية التي قررها إذا ما عملت في ظل تنظيم سليم للمهنة المصرفية لما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني، والعمل على اكتشاف مواطن الضعف في تلك المؤسسات ومعالجتها. وقد دأب البنك المركزي على استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية.

ولقد أثبت أسلوب الإقناع الأدبي جدواه في هذا الصدد، إذ استعان بنك الكويت المركزي بهذا الأسلوب في تعزيز تعامله المستمر مع البنوك المحلية من خلال التشاور المتبادل لضمان التوصل إلى الصيغ المناسبة، من إجراءات وقرارات، تهدف إلى حماية وتطوير النظام المصرفي في الكويت. واستخدم نظام الأخطار المصرفية الذي يقضي بتجميع البيانات الخاصة بعملاء البنوك المحلية، ثم تصنيف تلك البيانات وتقديمها إلى البنوك حال طلبها لتقدير الأوضاع المالية للعملاء الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تسهيلات ائتمانية ويؤمن المعلومات الوافية والمتجانسة عن التسهيلات الائتمانية المختلفة.

اتصف نظام السيولة الذي يطبقه البنك المركزي حالياً بالشمولية بالنسبة للودائع بصرف النظر عن آجال استحقاقها، وبعدم التنوع في طبيعة الأصول السائلة تبعاً لآجال الودائع. والنظام الحالي للسيولة يأخذ في الاعتبار تركيبة الودائع لدى كل بنك، ولهذا الغرض يتم تقسيم هذه الودائع - بما في ذلك شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك - إلى خمس فئات لكي تحتفظ البنوك مقابلها بأصول سائلة، حددها هذا النظام، ولا تقل عن نسبة معينة تتفاوت مع آجال استحقاق الودائع و تعيين الحد الأقصى الجائز إقراضه لشخص واحد، وإلزام البنوك التجارية بعدم منح تسهيلات ائتمانية غير مشمولة بالضمانات لشخص واحد تتجاوز نسبتها

١٠% من أموال البنك الخاصة. وقد هدف هذا القرار إلى حماية البنوك المحلية من أن تتعرض مراكزها المالية للخطر إذا ما توقف عن الدفع عملاء حصلوا على تسهيلات ائتمانية كبيرة وغير مضمونة. ومن شأن هذا القرار أن يجعل سياسة البنوك في منح الائتمانات المصرفية تستند إلى قواعد موضوعية، مما يؤدي إلى توزيع الإئتمان والحد من تركيزه ومن ثم توسعة قاعدة المستفيدين من حجم التسهيلات الائتمانية.

كما قام البنك المركزي بتطبيق عدد من النظم الرامية إلى دعم سيولة البنوك بالدينار الكويتي وتخفيف الضغوط التي قد تتعرض لها سيولتها، وذلك لتمكينها من الاستمرار في أداء وظائفها التمويلية للأنشطة الاقتصادية المحلية. وقد قام البنك المركزي بتزويد البنوك المحلية في السنوات المنصرمة، بأموال بتكلفة منخفضة نسبياً بالمقارنة مع تكلفة الموارد الأخرى للبنوك، وذلك من خلال عمليات خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية ونظام تبادل العملات بالأجل والإقراض المباشر، ووضع أسس وقواعد لتصنيف الديون المصرفية وتكوين المخصصات.

اهتم البنك المركزي بخصوص هيكل أسعار الفائدة في السوق الكويتية وفق قيامه بتحديد حدود قصوى لأسعار الفائدة على المعاملات المحررة بالدينار الكويتي، وترك أسعار الفائدة على العملات الأجنبية لإتفاق الطرفين وبما يتناسب وأسعار الفائدة السارية على هذه العملات في الأسواق المالية الأجنبية.

وقد عمل البنك المركزي بقدر الإمكان على المحافظة على هيكل أسعار الفائدة إنطلاقاً من رغبة البنك في إستقرار أسعار الفائدة على الإقراض، وخاصة للنشاطات الاقتصادية المنتجة. وكان هذا العمل يتم عن طريق دعم سيولة البنوك المحلية بأموال ذات تكلفة متدنية

نسيباً، ومن خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة وأهمها عمليات الخصم ونظام تبادل العملات بالأجل وقروض وودائع البنك المركزي لدى البنوك المحلية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك اعتبارات اجتماعية وتنظيمية تؤثر في استخدام بنك الكويت المركزي لسعر الفائدة كأداة فعالة من أدوات السياسة النقدية. وعلى البنك المركزي أن يعمل دائماً، وفي ظل هذه الاعتبارات، على أن يكون هيكل أسعار الفائدة في الكويت متجاوباً مع متطلبات الظروف المالية والاقتصادية السارية. وتلك مهمة ليست بالسهلة على الدوام.

2-11-ب الأهداف الوسيطة (Targets) للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الوسيطة (Targets) للسياسة النقدية مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل فيما بين أدوات السياسة النقدية والأغراض النهائية. وتشمل هذه المتغيرات كلا من عرض النقد والأساس النقدي، وأسعار الفائدة، والإئتمان المتاح، أو أي متغير آخر قد تراه السلطة النقدية ملائماً كهدف وسيط لسياستها النقدية. وإذا كان هذا الموضوع يعتبر من القضايا الهامة فيما يتعلق بمجال عمل السياسة النقدية، إلا أنه لا يزال محلاً لإختلافات جوهرية بين الاقتصاديين. على أية حال، فإن مسألة تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية لا بد وأن تتم في ضوء الخصائص الهيكلية والسلوكية للاقتصادات المعنية وما قد يطرأ عليها من تغيرات عبر الزمن، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة وواقعية الأغراض التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها وألويات هذه الأغراض.

توجد أسباباً قوية للاعتقاد بأن آثار الإجراءات النقدية يمكن أن تتحول من خلال عدة قنوات، وبالتالي فإن التقدير المبني على جميع البيانات والعوامل ذات العلاقة لا يزال أفضل نموذج لصياغة السياسة النقدية. أما مؤشرات السياسة النقدية (Indicators) فهي عبارة عن مجموعة متغيرات تمثل نظاماً للمراقبة تستخدمه السلطات النقدية للاطمئنان على

سير إجراءاتها النقدية في الاتجاهات المنشودة. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان اختيار المؤشرات التي تعكس تغيراتها درجة كبيرة من الاستجابة الصادقة للإجراءات النقدية المطبقة. ولدينا في الكويت مجموعة واسعة من المؤشرات مثل: التغيرات في ودائع القطاع الخاص، وحجم الطلب على الإئتمان المصرفي، والتغيرات في أسعار الفائدة التي تتقدم بها البنوك للاكتتاب في أدونات الخزنة، وأسعار إعادة الخصم وغير ذلك من البيانات المصرفية والمالية التي نعتقد في صلاحيتها كمؤشرات لمتابعة سير الإجراءات النقدية.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة:

يعرض الباحث فيما يلي عدداً من الدراسات السابقة والتي تتناول موضوع أدوات النقد والسياسة النقدية التي تستخدمها البنوك بعد الرجوع إلى الأدب السابق وكما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة موسى (2002) بعنوان "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية".

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به البنوك المركزية، ومتطلبات نجاحها، ومن ثم التعرف على تجربة البنك المركزي الأردني، في إرساء سياسة نقدية سليمة وفاعلة وفي بناء جهاز مصرفي يتمتع بالملاءة والتطور.

وقد بينت الدراسة تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي وأبرز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه وكذلك عمليات إعادة الشراء ونافذة الإيداع لليلة واحدة إلى جانب أدوات سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي.

أما دراسة (مقداد , 2004) بعنوان " السياسات الائتمانية في فلسطين "

فقد ركزت على إظهار أسباب تدني قيمة الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين، واقتراح طرق واليات لتصحيح المسار الائتماني. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي : أن لكل دولة مهما تشابهت عناصرها الإنتاجية سياستها الائتمانية التي تختلف عن الدول الأخرى حتى لو التزمت بمواثيق وقوانين موحد. حيث تبين ان السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين لها بعض السمات أو المواصفات المفقودة عند كثير من الدول الأخرى، احدى السمات الملفته للنظر في موجودات النظام المصرفي الفلسطيني هو

الانخفاض النسبي لمستوى الائتمان المصرفي للمصارف مقارنة بالودائع مما ينعكس على تدني دورها في التنمية.

كما قام (شاهين, 2006) بدراسة بعنوان "دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في المصارف" (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين).

هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها على الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيات البحث وجرى اختبارها إحصائياً وتبين وجوب رفضها مما يقدم الدليل على ضرورة وضع وتطبيق سياسات ائتمانية وقائية. كما تبين أن التحليل المالي للعملية الائتمانية يمكن تفسيرها وفهم واقعها باستخدام متغيرات الدراسة المتمثلة في الوسائل والأساليب والأدوات الرقابية الفاعلة.

دراسة سعيد (2006) "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي وبنك البركة الإسلامية للفترة (1992-2003)".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء نماذج من البنوك الإسلامية التي انتشرت انتشاراً واسعاً، وأصبحت محط أنظار شريحة واسعة من العملاء، لذا فمن الأهمية القيام بدراسات تحليلية لأداء البنوك الإسلامية يُقِيم من خلالها أداؤها، ويحدد المشكلات التي تواجهها، ويقدم حلاً مقترحة.

واختارت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية فتم اختيار البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وبنك البركة الإسلامي ضمن العينة في محاولة للتعرف على الفروقات في الأداء المالي خلال فترة الدراسة خاصة وأن هذه الفترة شهدت أحداثاً عالمية وإقليمية مهمة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار لدى كل من البنكين.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الاستثمار لدى البنك الإسلامي، بينما لم تبلغ العلاقة مستوى الدلالة الإحصائية بين مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار لدى بنك البركة الإسلامي.

دراسة كلبونة (2008) بعنوان: "دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية: وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007). وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المصارف الأردنية العاملة في القطاع المصرفي في الأردن حتى نهاية العام (2007) والبالغ عددها خمسة عشر مصرفاً، اثنان منها يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة الحاكمية المؤسسية وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007) في المصارف الأردنية كان بصورة متوسطة، وأنه يعمل على تحسين ممارسات هذه المصارف.

دراسة جوابرة (2008) " إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع لمخاطر (الائتمانية، السيولة، والتشغيلية ورأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية من خلال الإستراتيجيات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر وفقاً لمعايير بازل 2 في أنواع هذه المخاطر المختلفة.

وهذه الدراسة أجريت على أربعة بنوك أردنية ضمن فترة زمنية امتدت ما بين 1995 وحتى 2007 استخدمت أسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي لتحليل بيانات تلك الدراسة. وأظهرت هذه الدراسة بالاعتماد على النتائج المعتمدة على التحليل النسب المالية أن للبنوك القدرة على مواجهة بعض أنواع المخاطر وأظهرت أيضاً أنه توجد علاقة احصائية بين المخاطر المجتمعة والمخاطر البنكية الكلية.

وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية والسيولة أكثر نوعي مخاطرة يؤثران على المخاطر البنكية الكلية وأن المخاطر التشغيلية أقل تأثيراً بالنسبة لبقية المخاطر.

دراسة قويدر (2008) بعنوان "أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)".

تناولت هذه الدراسة أثر السياسة النقدية ودورها في التأثير على حجم ائتمان البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (1993-2007) مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البنوك وسيولتها. وقد استندت فكرة هذه الدراسة على فرضية الباحثين (Kashyap & Stein) التي تقول بأن السياسة النقدية لها دور وفاعلية في التأثير على حجم إقراض وتسهيلات البنوك الصغيرة (الأقل سيولة) أكثر منها على البنوك الكبيرة (الأكثر سيولة) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- تؤثر أدوات السياسة النقدية على معدل الفائدة السوقي وبدلالة إحصائية.
 - 2- يؤثر كل من معدل الفائدة السوقي المُقدّر وعرض النقد على حجم ائتمان البنوك الصغيرة بشكل أكبر من تأثيره في البنوك الكبيرة.
 - 3- يؤثر التغير في عرض النقد بشكل أسرع على حجم ائتمان البنوك الصغيرة مقارنة مع البنوك الكبيرة.
- دراسة رسن (2009) بعنوان "الأزمة المالية الراهنة تضع الاقتصاد العالمي أمام أزمة ركود تضخمي طويل الأجل".

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية مفادها أن الأزمة العميقة حينما تقع في المراكز الرأسمالية العالمية سيكون لها آثار انتشارية وتداعيات خطيرة فهي مثلما تصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه المراكز تصيب الدول والأقاليم الأخرى بدرجات متفاوتة وذلك بحكم التشابك القطاعي لكل اقتصاد على انفراد وبحكم العلاقات الاقتصادية الدولية لمختلف دول العالم.

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الأزمة الراهنة وبيان جذورها وخلفياتها وكذلك الآثار الناجمة عنها والنتائج المترتبة عليها والطول الممكنة لها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة العميقة حينما تقع في المراكز الرأسمالية العالمية سيكون لها آثار انتشارية وتداعيات خطيرة فهي مثلما تصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه المراكز تصيب الدول والأقاليم الأخرى بدرجات متفاوتة. كما أظهرت نتائجها أن الأزمة ينشأ عنها العديد من المتغيرات كالبطالة والتضخم.

دراسة الوادي (2009) بعنوان الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية.

تعدُّ رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك من أهم أدوار البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد والحفاظ على حقوق المودعين وعلى استقرار العملة الوطنية، إلا أن الممارسة العملية لهذه الرقابة من قبل البنك المركزي اوجد إشكاليات بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية. بسبب تأثير هذه الرقابة سلبا على البنوك الإسلامية بسبب طبيعة ودائعها وأساليب التمويل وخصوصيتها.

نتج عن عدم التفات البنوك المركزية لهذه الخصوصية في أعمال البنوك الإسلامية إلى تطبيق نفس النماذج والأدوات والأساليب المستخدمة في الرقابة على البنوك التقليدية، فكانت النتائج العكسية في بعض الأحيان. وذلك بسبب عدم التحقق من أثر استخدام أدوات السياسة النقدية.

شاويش (2011) " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة جانب مهم من الحياة الاقتصادية في حياة المسلمين ألا وهو السياسة النقدية، بوصفها جزءاً من مهام السلطة النقدية، ممثلة في المصرف المركزي، وقد قدمت الدراسة التصورات والإجراءات والأهداف الاقتصادية لها، ثم مناقشتها من الناحية الواقعية.

وقد توصلت الدراسة إلى ان السياسة النقدية في الإسلام تسهم في تقديم حلول مناسبة للخروج من الأزمة المالية العالمية المعاصرة. كما توصلت إلى ان الصيرفة المركزية الالكترونية ما زالت بحاجة إلى دراسة من الناحية الشرعية، وإلى وجود حاجة لتطوير الأوراق المالية في السوق المالي.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Segonul & Thorbecke, 2005) " تأثير السياسة النقدية على إقراض

البنوك التجارية في تركيا"

"The Effect of Momentary Policy on Bank Lending in Turkey".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسة النقدية على إقراض البنوك

التجارية في تركيا، وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة منهجية (Kashyap & Stein, 2002).

كما أشارت الدراسة إلى الأزمة التي مرت بها تركيا وغيرها من الدول، مثل الأرجنتين واندونيسيا والصدمات في سعر الصرف، والتي كانت قاسية جداً وأدت إلى تآكل رؤوس الأموال في البنوك وتخفيض حجم الإقراض فيها، الأمر الذي أدى إلى تدهور ثقة المستثمرين في القطاع المصرفي، وهروب رؤوس الأموال في البنوك إلى الخارج، كما أدت هذه الأزمة إلى إنهاء عمل الكثير من شركات الوساطة، وأجبرت العديد من المؤسسات إلى تقليل حجم إنفاقها وإنتاجها أيضاً.

وجاءت نتائج الدراسة موافقة لمنهجية K&S بحيث أدت السياسة الانكماشية إلى تقليص حجم إقراض البنوك الصغيرة والأقل سيولة بشكل أكبر من البنوك ذات السيولة المرتفعة في تركيا، وهذه النتيجة تشير إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة خلال أزمة ميزان المدفوعات قد تؤدي إلى نتيجة عكسية وضارة أيضاً، وأنه يتوجب على آخذي القرارات أن يلجأوا إلى استخدام سياسة من شأنها تقوية سعر الصرف وجذب رؤوس الأموال، لأن السياسة التي تؤدي في مثل هذه الظروف إلى تخفيض إقراض البنوك سيكون أثرها مضاعفاً على

البنوك ونشاطها الائتماني، والمحصلة ستكون تدمير ثقة المستثمرين في الاقتصاد وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

دراسة (Boder, Sab & Khachatryan, 2006) "آلية انتقال الأثر النقدي إلى

القطاع الحقيقي في الأردن"

"The Monetary Transmission Mechanism in Jordan."

تذهب هذه الدراسة للتعرف على آلية انتقال الأثر النقدي إلى القطاع الحقيقي في الأردن، وباعتبار أن الأردن اقتصاد صغير ومفتوح على بقية دول العالم فإن ذلك يعرضه للعديد من التحديات والمواجهات التي تتطلب فهم للقنوات التي ينتقل من خلالها الأثر النقدي وصولاً للأهداف النهائية. وتهدف هذه الدراسة للإجابة على العديد من التساؤلات الخاصة بالعديد من القضايا التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ومنها: ارتفاع أسعار الأصول العقارية، والتساؤل أيضاً حول تأثير السياسة النقدية في حجم الإقراض المقدم للقطاع الخاص.

وقد اختبرت هذه الدراسة أثر معدل الفائدة من خلال معدل شهادات إيداع المركزي وأثرها على معدلات قروض التجزئة، وكذلك قامت باختبار ومناقشة العديد من القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر النقدي كمعدلات الفائدة، سعر الصرف، وأسعار السهم، وأيضاً اختبرت أثر السياسة النقدية على سوق الأسهم والسندات. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: عدم وجود علاقة إحصائية في البيانات التي تم تجميعها بين السياسة النقدية والائتمان المصرفي من جهة، والائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر هام وذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية على أسعار الأصول.

دراسة (Baum, Caglayan & Ozakan, 2006) بعنوان: **"The Role of Uncertainty in the Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending"**

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة تقييم السلوك الإقراضي لدى البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، آخذة بعين الاعتبار السياسة النقدية المتبعة في البلد، وكذلك التقلبات وعدم الاستقرار في السوق المالي المتمثل بالتذبذب المستمر بمعدلات الفوائد بين الحين والآخر.

وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات ربع سنوية لقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الواقعة بين 1986-2000، وكما اعتمدت هذه الدراسة على نموذج (Kashyap & Stein) الذي يدرس تأثير السياسة النقدية على سلوك إقراض البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بدرجة السيولة التي تتمتع بها البنوك، وقد تبين من نموذج K&S أن استخدام سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض حجم إقراض البنوك الصغيرة والأقل سيولة أكثر من البنوك الكبيرة ذات السيولة المرتفعة.

وقد أضاف الباحثان في هذه الدراسة نموذج K&S متغيراً آخر يقيس التقلبات المستمرة بالسوق المالي والتذبذب بمعدلات الفائدة وأثره على إقراض تلك البنوك.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الاضطراب والتقلب في معدلات الفائدة في السوق المالي لها تأثيرات مهمة وذات دلالة إحصائية، وتنقسم هذه التأثيرات إلى أولية تبين أثر هذا المتغير وحده على الإقراض، وثانوية تبين دور هذا المتغير بالتفاعل مع قوة ميزانية البنوك على الإقراض.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم تميل إلى التوسع في حجم إقراضها في أوقات الاضطرابات والتقلبات المرتفعة في السوق المالي، بينما يزداد حجم إقراض البنوك الكبيرة في ظل إدارة تستقطب القروض الأقل مخاطرة.

دراسة (Mundaca, 2009): **"Monitoring Liquidity Provisions, And Financial Crises"**

تحاول الدراسة توضيح السياسات التي تتخذها البنوك المركزية للرقابة على البنوك بمتطلبات الأداء وشروط السيولة، استخدمت الدراسة نموذجين النموذج الأول: الطريقة المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية للرقابة على القطاع المصرفي (السياسة المالية)، النموذج الثاني: قواعد الرقابة العامة (السياسة النقدية)، استفادت الدراسة من بيانات بنك التسويات الدولي واتفاقيات بازل I و بازل II فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال والذي يهدف إلى تخفيض المخاطر ذات الصلة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن استخدام السياسات المتشددة من قبل البنك المركزي تؤدي إلى محافظة البنوك على مركزها المالي وسيولتها ولكن إذا تساهلت في هذه السيولة فإنها لن تحافظ على مركزها المالي.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات منها: دراسة موسى (2002) بعنوان "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، ودراسة قويدر (2008) بعنوان "أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)"، ودراسة الوادي (2009) بعنوان الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، وشاويش (2011) " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، و(Segonul & Thorbecke, 2005) "تأثير السياسة النقدية على إقراض"، ودراسة (Boder, Sab & Khachatryan, 2006) "آلية انتقال الأثر النقدي إلى القطاع الحقيقي في الأردن".

أما الدراسة الحالية فكانت الأولى - في حدود علم الباحث - والتي تناولت أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار، وهو ما لم تبحثه الدراسات السابقة مما يعد إضافة علمية للمكتبة العربية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمها في إجراء هذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة، وكذلك أداة جمع البيانات، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أثر أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء سياسة نقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار، وذلك من خلال دراسة اختبارية (Empirical) للتقارير المالية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي خلال الفترة من 2000-2012، إذ تم دراسة وتحليل البيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة خلال الفترة المذكورة، وتم الحصول عليها من خلال النشرات الصادرة على موقع البنك المركزي الكويتي في العام 2012.

وتم من خلال البيانات المالية المنشورة والتقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للفترة من (2000-2012) عمل ما يلي:

أ- حصر أثر تغير سعر إعادة الخصم خلال السنوات المذكورة وفق ما يتم إصداره من التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي في قطاعات (التجارة، الصناعة، الإنشاء).

ب- حصر حجم التسهيلات الائتمانية في السنوات (2000-2012) الممنوحة لكل من قطاعات (التجارة، الصناعة، الإنشاء).

مجتمع الدراسة والعينة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية الكويتية والأجنبية والإسلامية والتي تتأثر بما تقوم من قرارات استثمارية تتضمن تغيير سعر إعادة الخصم وحجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة منها لقطاعات (التجارة، الصناعة، الإنشاء)، إذ تم إخضاع التقارير المالية المنشورة خلال الفترة (2000-2012) للدراسة والتحليل وذلك بهدف التعرف على أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء سياسة نقدية لتشجيع مجتمع البنوك على دعم الاستثمار. والجدول (1) يبين عرض لأسماء البنوك التجارية العاملة في الكويت.

جدول (1)

عرض لأسماء البنوك التجارية العاملة في الكويت

البنوك غير الكويتية	البنوك الكويتية
بنك البحرين والكويت	بنك الكويت الوطني
بنك أبو ظبي الوطني	البنك التجاري الكويتي
بنك قطر الوطني	بنك الخليج
بنك الدوحة	البنك الأهلي الكويتي
بنك المشرق	بنك الكويت الدولي
بنك مسقط	البنك الأهلي المتحد
مصرف الراجحي	بنك الكويت الصناعي
BNP PARIBAS	بنك برقان
HSBC	بيت التمويل الكويتي
CITY BANK	بنك بوبيان
	بنك وربه

أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

أولاً: البيانات الأولية: وهي بيانات تم الحصول عليها من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية للبنك المركزي الكويتي المنشورة خلال الفترة (2000-2012) والتي تتضمن سعر إعادة الخصم وحجم التسهيلات الإئتمانية لقطاعات (التجارة، الصناعة، الإنشاء).

ثانياً: البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الرجوع إلى المكتبات المختلفة ومطالعة الدراسات السابقة، وذلك لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، مثل كتب المحاسبة والبنوك والمواد العلمية والأبحاث المحاسبية والمالية، وخاصة تلك التي تبحث في موضوع أدوات النقد والسياسات النقدية والاستثمار. كذلك رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع أدوات النقد والسياسات النقدية والاستثمار والتحليل المالي. والتقارير والنشرات الصادرة عن البنوك الكويتية محل الدراسة، وكذلك تلك الصادرة عن البنك المركزي الكويتي.

أدوات الدراسة

تتمثل ادوات الدراسة في التقارير المالية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للفترة من (2000-2012)، والمتضمنة سعر إعادة الخصم والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنوك الكويتية إلى مجموعة من القطاعات الإقتصادية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار فرضيات الدراسة فقد اعتمد الباحث على دراسة وتحليل التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للفترة من (2000-2012). كذلك تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، إذ تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) : تم استخدام معادلة الانحدار

البسيط التالية في اختبار فرضيات الدراسة أربع مرات وهي:

$$Y=a+b_1x_1+e$$

العاملة في دولة الكويت، يمثل المتغير التابع Y في المرة الأولى حجم التسهيلات الكلية الممنوحة من البنوك، وفي المرة الثانية حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة إلى قطاع التجارة وفي المرة الثالثة حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة إلى قطاع الصناعة وفي المرة الرابعة حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة إلى قطاع الإنشاء.

يمثل المتغير المستقل x سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي الكويتي

لمجموعة الأعوام 2000-2012، وتمثل b_1 معامل الارتباط ويمثل e مقدار الخطأ.

2- اختبار T لعينة واحدة: وذلك للتحقق من أثر أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي

الكويتي في تشجيع البنوك التجارية الكويتية على دعم الاستثمار.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يستعرض الباحث فيما يلي نتائج الدراسة حسب تسلسل فرضياتها، بعد الرجوع إلى

البيانات المالية من البنك المركزي الكويتي، وكما يلي:

عرض بيانات الدراسة

فيما يلي عرض لبيانات حجم التسهيلات الائتمانية للأعوام من (2000-2012) الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، والمقدمة لقطاعات التجارة والصناعة والإنشاء وهي البيانات التي سيتم من خلالها بيان أثر سعر إعادة الخصم على حجم التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2000-2012، حيث سيستخدم تحليل الانحدار البسيط للكشف عن ذلك، ويظهر الجدول (2) بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012) (بالمليون دينار).

الجدول (2)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)
(بالمليون دينار)

السنة	حجم التسهيلات الائتمانية	قطاع التجارة	قطاع الصناعة	قطاع الإنشاء
2000	23521	2351	1160.30	1521
2001	22142	2210	14932	1421
2002	21252	2151	1490.30	1325
2003	20125	2014	1668.20	1232
2004	19321	1921	1780.60	1121
2005	19211	1952	1160.30	1021
2006	23121	1901	14932	952
2007	26521	1921	1490.30	1021
2008	2135.50	1909.80	1668.20	1507.30
2009	25651	2321.90	1780.60	1664.60
2010	25221	2249.80	1460.30	1789.70
2011	24521	2268.30	1668.20	1762.60
2012	25142	2398.10	1780.60	1721.50
المجموع	277884.5	27568.9	46971.9	18059.7

ينضح من خلال الجدول السابق أن هناك تفاوتاً بين حجم التسهيلات الائتمانية في الأعوام (2000-2012) في قطاعات التجارة والإنشاء والصناعة في دولة الكويت وهذا ما تشير إليه البيانات الصادرة من البنك المركزي الكويتي، إذ تراوحت الأرقام ما بين 1901 إلى 2398.1 في قطاع التجارة وكانت النسب بشكل عام متقاربة حيث أن حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لم تقل عن 1901 مليون دينار ولم تزد عن 2398.10 مليون دينار كويتي. ويعزى ذلك إلى حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية، كما تراوحت الأرقام في قطاع الصناعة بين 1160.3 إلى 14932 وكان هناك تفاوت ملحوظ بين حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاع الصناعة ويعزى ذلك إلى قلة الطلب على إنشاء المصانع في تلك الفترة، كما تراوحت الأرقام ما بين 952 إلى 1780.6 في قطاع الإنشاء في دولة الكويت.

وهذا يدل على وجود تفاوت في الطلب على التسهيلات الائتمانية في قطاع الإنشاءات العامة، إذ كانت أقل قيمة في عام 2006 وكانت أعلى قيمة في العام 2010 الذي شهد زيادة ملحوظة على التسهيلات الممنوحة لهذا لقطاع الإنشاءات في دولة الكويت وهذا بحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي من خلال النشرات الإحصائية للسنوات المذكورة.

وتعرض الجداول (3-4-5) حجم التسهيلات الائتمانية لكل قطاع من القطاعات.

الجدول (3)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)
لقطاع التجارة (بالمليون دينار)

السنة	قطاع التجارة
2000	2351
2001	2210

2151	2002
2014	2003
1921	2004
1952	2005
1901	2006
1921	2007
1909.80	2008
2321.90	2009
2249.80	2010
2268.30	2011
2398.10	2012
27568.9	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول 3 أن حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع التجارة كانت متفاوتة حيث شهدت انخفاضا ملحوظا في الأعوام 2004، 2005، 2006، 2007 ثم عادت لتشهد ارتفاعا في العام 2008 وشهدت ارتفاعا آخر في الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، ويمكن تفسير ذلك من خلال توجه البنك المركزي الكويتي من خلال السياسة النقدية لمحاربة التضخم حيث يلاحظ أنه في الأعوام الأخيرة (2008-2012) لوحظ ازدياد الطلب على التسهيلات الإئتمانية لقطاع التجارة مما يعني أن هذا القطاع توسع بشكل كبير وازدادت تعاملاته الداخلية والخارجية الأمر الذي يتطلب زيادة حجم التسهيلات الإئتمانية المأخوذة من البنوك التجارية، مما يؤكد دور البنك المركزي الكويتي في إرساء سياسة نقدية مناسبة يتم من خلالها تفعيل أدوات السياسة النقدية بما يسهم في تشجيع الإستثمار.

الجدول (4)

بيانات التسهيلات الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)

لقطاع الصناعة (بالمليون دينار)

السنة	قطاع الصناعة
2000	1160.30
2001	14932
2002	1490.30
2003	1668.20
2004	1780.60

1160.30	2005
14932	2006
1490.30	2007
1668.20	2008
1780.60	2009
1460.30	2010
1668.20	2011
1780.60	2012
46971.9	المجموع

يتضح من الجدول (4) أن حجم التسهيلات الإئتمانية كان منخفضاً في العام 2000 ثم عاد للإرتفاع في العام 2001-2004، ثم عاد للإخفاض في العام 2005 ثم عاد للإرتفاع في الأعوام 2006-2012، ويظهر ذلك حجم البيانات التي تشير إلى التسهيلات الإئتمانية بالمليون دينار ويمكن تفسير ذلك من خلال أن قيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة الإقبال على الحصول على التسهيلات الإئتمانية وذلك بسبب انخفاض سعر الفائدة لأن عدم قيام البنك المركزي بذلك فإن ذلك سيزيد من الفائدة المترتبة على القروض وبالتالي تزداد التكلفة على الصناعة فترتفع أسعار السلع والمنتجات على اختلاف أنواعها مما يوجد عبئاً لكل من المستثمر والمستهلك لذلك ففي السنوات التي انخفض فيها حجم التسهيلات الإئتمانية فإن ذلك يدل على أن سعر إعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي الكويتي يكون مرتفعاً مما يدفع البنوك إلى رفع سعر الفائدة والتي تنعكس سلباً على مدى إقبال العملاء على الحصول على التسهيلات الإئتمانية.

الجدول (5)

بيانات التسهيلات الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)

لقطاع الإنشاء (بالمليون دينار)

السنة	قطاع الإنشاء
2000	1521
2001	1421
2002	1325
2003	1232

1121	2004
1021	2005
952	2006
1021	2007
1507.30	2008
1664.60	2009
1789.70	2010
1762.60	2011
1721.50	2012
18059.7	المجموع

يتضح من الجدول (5) أن حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاء كان متفاوتا في الأعوام 2000-2012 حيث كان حجم التسهيلات في الأعوام 2000-2007 منخفضا حيث شهد انخفاضا في العام 2006 وكان هذا الانخفاض ملحوظا، ثم عاد ليرتفع في الأعوام 2008-2012 ليشهد زيادة ملحوظة ويمكن تفسير ذلك من خلال أن سعر إعادة الخصم في تلك السنوات كان منخفضا مما أدى إلى انخفاض سعر الفائدة وزاد من إقبال المستثمرين على الحصول على التسهيلات الائتمانية لمواجهة الطلب الحاصل على قطاع الإنشاء حيث ازداد عدد الناس وزاد الطلب على المباني والمصانع وغيرها الصغيرة أو الكبيرة في الحجم والتي تتطلب زيادة وسيولة نقدية مرتفعة مما دفع بالمستثمرين للحصول على تسهيلات إئتمانية أكثر في ظل انخفاض سعر إعادة الخصم مما قلل من الفائدة والكلفة المترتبة على المستثمرين في قطاع الإنشاء.

نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

للإجابة عن الفرضية تم جمع البيانات الخاصة من سجلات البنك المركزي الكويتي وتم إدخالها لجهاز الحاسوب، وتم إجراء تحليل الانحدار البسيط والذي تظهر نتائجه في الجدول (6).

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدالة
.550 ^a	0.303	-0.550	4.781	.05

من الجدول (5) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط لسعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية بلغ (-0.550) وأن قيمة الإحصائي ف بلغت (4.781) وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل. لذا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

وقد استخرجت قيم (بيتا) المعيارية واختبار (ت) ودلالاتها لتحديد قوة العلاقة والاتجاه، ويظهر الجدول (7) معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة.

جدول (7)

معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة

Sig	t	Beta	Std. Error	B	
0.01	4.450		9290.316	41341.414	الثابت
0.051	-2.187	-.550	3066.408	-6704.938	سعر إعادة الخصم

من الجدول (7) يتضح بأن قيمة بيتا بلغت (-.550) وهي تشير إلى تأثير سلبي لسعر إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة (التجارة والصناعة والإنشاء).

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين الأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب نوع القطاعات الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة.

للإجابة عن الفرضية تم استخراج البيانات من البنك المركزي الكويتي تم إجراء تحليل

الانحدار البسيط والذي تظهر نتائجه في الجدول (8).

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات

السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة.

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدلالة
.796 ^a	.633	-.796	18.970	.100 ^b

من الجدول (8) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر

أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع

التجارة بلغ (.633) وأن قيمة ف بلغت (18.97) وهي ليست دالة إحصائياً، لذا لا توجد

علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي

التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن قطاع

التجارة يعتمد على السيولة النقدية لإتمام العمليات التجارية إذ لا مجال للانتظار للحصول

على تسهيلات ائتمانية من البنوك ذلك أنها تحتاج لوقت للحصول عليها وهو ما لا ينسجم مع

مبدأ التجارة.

وقد استخرجت قيم (بيتا) المعيارية واختبار (ت) ودلالاتها لتحديد قوة العلاقة والاتجاه،

ويظهر الجدول (9) معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم وبين إجمالي

التسهيلات النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية.

جدول (9)

معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة

النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية

في قطاع التجارة

Sig.	t	Beta	Std. Error	B	
0.00	14.695		203.953	2997.118	الثابت
0.10	-4.355	-.796	67.318	-293.2	سعر إعادة الخصم

من الجدول (9) يتضح بأن قيمة بيتا بلغت (-0.81) وهي تشير إلى تأثير سلبي لسعر

إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة.

للإجابة عن الفرضية تم جمع البيانات من البنك المركزي الكويتي وتم إجراء تحليل

الانحدار البسيط والذي تظهر نتائجه في الجدول (10).

جدول (10)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات

السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدالة
.205 ^a	.042	.205	.484	.501 ^b

من الجدول (10) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد

ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة

بلغ (0.205) وأن قيمة الإحصائي ف بلغت (0.484) وهي ليست دالة عند مستوى 0.05

فاقل. لذا لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية

وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن حجم العينة صغير فيما يتعلق بالبيانات وقد يعزى ذلك لكون قطاع الصناعة يعد أحد القطاعات المستقلة بذاتها ولديها مصادر تمويل متعددة كما أن معظمها حديث الإنشاء مما يجعل لجوئها للحصول على تسهيلات ائتمانية قليلاً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وقد استخرجت قيم (بيتا) المعيارية واختبار (ت) ودلالاتها لتحديد قوة العلاقة والاتجاه، ويظهر الجدول (11) معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية في قطاع الصناعة.

جدول (11)

معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة

النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية في قطاع الصناعة

Sig.	t	Beta	Std. Error	B	
0.790	-0.273		8747.844	-	الثابت
0.501	0.695	0.205	2887.357	2007.985	سعر إعادة الخصم

يتضح من الجدول (11) بأن قيمة بيتا بلغت (0.205) وهي تشير إلى تأثير إيجابي

لسعر إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة

الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية

الممنوحة إلى قطاع الإنشاء.

للإجابة عن الفرضية تم جمع البيانات من البنك المركزي الكويتي وتم إجراء تحليل

الانحدار البسيط والذي تظهر نتائجه في الجدول (12).

جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات

السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء

الارتباط	معامل التحديد	بيتا	ف	الدالة
.611 ^a	.373	-.0611	6.553	.027 ^b

من الجدول (12) يتضح بأن قيمة معامل الارتباط البسيط لسعر إعادة الخصم الذي

يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع

الإنشاء بلغ (0.611) وأن قيمة الإحصائي ف بلغت (6.553) وهي دالة عند مستوى 0.05

فاقل. لذا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية

وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء، بعد أن تم رفض الفرضية

العدمية التي تدلي بعدم وجود علاقة بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية

الممنوحة إلى قطاع الإنشاء.

وقد استخرجت قيم (بيتا) المعيارية واختبار (ت) ودالاتها لتحديد قوة العلاقة والاتجاه،

ويظهر الجدول (13) معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم وبين إجمالي

التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة لقطاع الإنشاء.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن قطاع الإنشاء لا يعتمد بشكل كبير على التسهيلات

الائتمانية كون أكثر المشاريع صغيرة ولا تحتاج لقروض من البنوك لإنجاز هذه المشاريع،

جدول (13)

معاملات الانحدار المعيارية لأثر سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية في قطاع الإنشاء

Sig.	t	Beta	Std. Error	B	
0.00	5.862		416.831	2443.668	الثابت
0.027	-2.560	-0.611	137.853	-352.889	سعر إعادة الخصم

يتضح من الجدول (13) بأن قيمة بيتا بلغت (-0.611) وهي تشير إلى تأثير سلبي لسعر إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاء، وقد كان بالإمكان رفض الفرضية العدمية التي تدعي بعدم وجود علاقة بين سعر إعادة الخصم وبين التسهيلات الائتمانية الممنوحة ويؤكد ذلك وجود علاقة بينهما فزيادة سعر إعادة الخصم تؤدي إلى تخفيض حجم التسهيلات الممنوحة إلى هذا القطاع وتخفيض سعر إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي مناقشة نتائج فرضيات الدراسة حسب تسلسلها وعرضاً لأبرز التوصيات وكما يلي.

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط، حيث تبين من الجدول

(6) بأن قيمة معامل الارتباط لسعر إعادة الخصم بلغ (0.550) وأن قيمة الإحصائي (ف) بلغت (4.781) وهي دالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، الأمر الذي يبين وجود علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة، كما يظهر الجدول (7) بأن قيمة معامل بيتا بلغت (-0.796) وهي تشير إلى تأثير سلبي لسعر إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة، إذ يؤدي زيادة سعر الخصم إلى انخفاض قيمة التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية كافة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن تخفيض سعر الفائدة على القروض له أثر واضح على

منح التسهيلات الائتمانية الممنوحة، إذ أن مختلف القطاعات كالتجارة والصناعة والإنشاء

تحتاج إلى قروض وتسهيلات مالية من قبل البنوك لإتمام أعمالها، لذلك فإن ارتفاع سعر

الفائدة له أثر سلبي على منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، ويؤدي إلى زيادة كبيرة في المبالغ التي تضاف على القرض، ويؤثر سلباً على القطاعات الاقتصادية المختلفة في إنجاز المهمات المطلوبة منها، وإلى ارتفاع التكلفة المترتبة للقطاعات المختلفة، فينعكس سلباً على الشرائح المختلفة من أفراد المجتمع، وعليه فإن البنوك التجارية أن تعمل على خفض سعر إعادة الخصم لإعطاء المجال للقطاعات المختلفة للحصول على تسهيلات ائتمانية تتمكن من خلالها إنجاز الأعمال المطلوبة منها، وبما يمكنها من تقديم خدمات ومنتجات متنوعة وتقديمها للآخرين.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قويدر 2008 والتي أظهرت أن أدوات السياسة النقدية تؤثر على معدل الفائدة السوقي وبدلالة إحصائية كما يؤثر التغيير في عرض النقد على حجم الإئتمان، وتختلف مع نتائج دراسة الوادي 2009 والتي أظهرت عدم التحقق من أثر استخدام أدوات السياسة النقدية.

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين الأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب نوع القطاعات الاقتصادية.

تم الإجابة عن هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية المختلفة وكما يلي:

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط، حيث يظهر الجدول (8)

بأن قيمة معامل الارتباط بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة

إلى قطاع التجارة بلغ (0.796) وأن قيمة ف بلغت (18.970) وهي ليست دالة إحصائية، لذا لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة، كما بلغت قيمة بيتا (-0.796) وهي تشير إلى تأثير سلبي بسعر إعادة الخصم وبين التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن القطاعات الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى تسهيلات ائتمانية لإنجاز المهمات المطلوبة منها، وهي تختلف فيما بينها في طلب هذه التسهيلات، حيث أن قطاع التجارة لا يعتمد بشكل كبير على التسهيلات الائتمانية خاصة أن التجارة تحتاج إلى توفر سيولة نقدية في معظم الأوقات وذلك لإتمام الصفقات التجارية ولذلك فإن القطاع التجاري غالباً لا يعتمد على التسهيلات الائتمانية، مما يشير إلى عدم تأثر القطاع التجاري بسعر إعادة الخصم، لأن قطاع التجارة في الكويت يعتمد أساساً على الاستيراد بين منتجين في الخارج وبين مستوردين في السوق الكويتية مرتبطين باتفاقيات لاستيراد "وكالة" وملزمين بالاستيراد بكميات محددة سنوياً، يجدون أنفسهم مضطرين إلى الاستيراد بغض النظر عن التغير في سعر إعادة الخصم.

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط، حيث يتضح من الجدول (10) بأن قيمة معامل الارتباط لسعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الممنوحة إلى قطاع الصناعة بلغ (0.205) وأن قيمة الإحصائي ف بلغت (0.484) وهي ليست دالة عند مستوى (0.501)، لذلك توجد علاقة بين

سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الصناعة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال اعتبار قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية الهامة، ويحتاج إلى توفير بنية تحتية من أجهزة ومكان ومعدات وعمال وغيرها، لذلك فلا بد من الاعتماد على البنوك للحصول على القروض قصيرة الأمد وطويلة الأمد لتمويل شراء الأجهزة والمعدات وتوفير البنية التحتية المناسبة والتي تمكن المصنع من العمل لرفد السوق بالمنتجات المختلفة، تهتم الصناعة بشكل واضح بالحصول على تسهيلات ائتمانية ذات فائدة منخفضة لتمكن من الإيفاء بالتزاماتها وعدم التعثر أو عدم القدرة على السداد لذلك يوجد تأثير واضح لسعر إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة، تؤدي زيادة إعادة الخصم إلى تخفيض حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع تتأثر حجم استثمارات البنوك التجارية سلباً نتيجة ارتفاع أسعار إعادة الخصم.

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: لا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط، إذ يتضح من الجدول (12) بأن قيمة معامل الارتباط لسعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الممنوحة إلى قطاع الإنشاء البالغ (0.611) وأن قيمة الإحصائي (ف) بلغت (6.553) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.027) لذا توجد علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع الإنشاء.

بين الجدول (13) أن قيمة بيتا بلغت (-0.611) وهي تشير إلى تأثير سلبي لسعر إعادة الخصم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاء.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن قطاع الإنشاء يعد من القطاعات الإنشائية الهامة، والتي تخدم قطاعاً كبيراً في المجتمع، إذ يمكن من خلاله توفير المساكن والمجمعات السكنية وغيرها من الأمور، ويعتمد هذا القطاع على وجود كثير من المعدات والمواد عند إنشاء العقار التي تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة، لذلك يلجأ هذا القطاع إلى البنوك للحصول على التسهيلات الائتمانية، يؤثر سعر إعادة الخصم ويعتبر أمراً هاماً بالنسبة لها، إذ تبين أن انخفاض الفائدة على القروض التي يحصل عليها هذا القطاع يؤدي إلى قدرة هذا القطاع على الإيفاء بالالتزامات المطلوبة منه، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على سداد المبالغ النقدية المترتبة بسبب هذه القروض.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (boder, sab & khachatryan, 2006) التي أظهرت أنه لا توجد علاقة إحصائية بين السياسة النقدية والائتمان المصرفي، كما تختلف مع نتيجة دراسة (segonul & thorbecke, 2005) والتي أظهرت أن السياسة الانكماشية أدت إلى تقليص حجم إقراض البنوك الصغيرة والأقل سيولة بشكل أكبر من البنوك ذات السيولة المرتفعة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- 3- العمل على دراسة أسباب محدودية نجاح سياسات البنك المركزي في حث البنوك التجارية الكويتية على الائتمان المصرفي بشكل كافٍ ولموس.
- 4- الاهتمام بتحديد القطاعات الاقتصادية المستهدفة في السياسة النقدية، إذ أن القطاعات الاقتصادية تتأثر بطرق مختلفة من تتابع السياسة النقدية متمثلة بسعر إعادة الخصم.
- 5- تبين أن قطاع التجارة لم يتأثر بالسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي الكويتي الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر والبحث عن أساليب جديدة تؤدي إلى عكس ذلك.
- 6- زيادة اهتمام السياسة النقدية في القطاعات الاقتصادية المنتجة مثل قطاع الصناعة وقطاع الإنشاء فكلاهما يتأثران في السياسة النقدية.
- 7- رسم السياسة النقدية وفق التطورات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية المنتجة لما لهذه القطاعات من أثر ملموس على الاقتصاد الوطني، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الغير منتجة مثل قطاع العقار أو قطاع القروض الممنوحة لمؤسسات مالية.

المراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد نبيل (1997). رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بحث مقدم إلى ندوة الرقابة والتفتيش في المصارف المركزية، بيروت.
- أبو عبيد، جمال (2003). القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، جامعة عمان العربية، عمان الأردن.
- الأحول، خليل (2009). عدوى أم اعتمادية حالة أسواق دول الخليج العربي والأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، (1999). إدارة الائتمان، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية وجامعة العلوم التطبيقية، عمان.
- أيوب، توفيق إبراهيم (2002). مفهوم وأنواع المخالفات ومسؤولية الإبلاغ عنها، ورقة عمل قدمت في ندوة مسؤولية مدققي حسابات المصارف والمؤسسات المالية تجاه الهيئات الرقابية المصرفية، بيروت.
- بنك الكويت المركزي (2011) بنك الكويت المركزي، قسم العلاقات العامة، مطبعة بنك الكويت المركزي، الكويت.
- التميمي، ارشد فؤاد (2009). أزمة Subprime للرهن العقاري وأثرها في أداء بورصة عمان للأوراق المالية، ورقة عمل، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.
- جنباز، سعد الله (1995). أثر الرقابة المالية الاقتصادية على أرباح المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.

- جوابرة، وفاء (2008) إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- حزوري، نعيم (2006). التخطيط والرقابة في المشروع، منشورات جامعة حلب.
- حسين، وجدي (2002). اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- الحسيني، فلاح وآخرون (2000). إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- حماد، طارق عبد العال (2007). "حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، القاهرة.
- حناوي، محمد صالح وآخرون (2000). المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خلف، ياسين (2010). محددات تكلفة السيولة في الأسواق الناشئة وأثر أزمة الائتمان العالمية عليها -دراسة تحليلية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008)-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الدغيم، عبد العزيز، الأمين، ماهر (2006). انجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، عدد (3)، ص ص 32-62.
- رسن، سالم عبد الحسن (2009)، الأزمة المالية الراهنة تضع الاقتصاد العالمي أمام أزمة ركود تضخمي طويل الأجل، جامعة القادسية/العراق، ورقة عمل في المؤتمر العلمي السادس، جامعة فيلادلفيا -الأردن.

- رسن، سالم عبد الحسن (2009)، الأزمة المالية الراهنة تضع الاقتصاد العالمي أمام أزمة ركود تضخمي طويل الأجل، جامعة القادسية/العراق، ورقة عمل في المؤتمر العلمي السادس، جامعة فيلادلفيا -الأردن.
- رمضان، زياد (1990) إدارة الأعمال البنكية دراسة تطبيقية على الأردن، المكتبة الوطنية ، عمان.
- الزبيدي، حمزة محمود (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مكتبة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.
- الزعبي، فايز، وعبيدات، محمد (2007). أساسيات الإدارة الحديثة، دار المستقبل والتوزيع، عمان الأردن.
- زيدي، جمال (1996). أساسيات التسهيلات المصرفية، إدارة الشؤون الإدارية، البنك العربي، عمان، الأردن.
- سعيد، بنان (2006) تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالي البنك الإسلامي وبنك البركة الإسلامية للفترة (1992-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- سفير، فائق (2000). محاسبة البنوك، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى.
- السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار (2004). النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الحامد، عمان.
- السيسي، صلاح الدين حسن (1999). الأسواق المالية وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، مجلة التجارة والصناعة، دبي سبتمبر، المجلد 24، العدد 284.

- شاهين، علي عبد الله، (2006)، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في المصارف، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، فلسطين.
- شوايش، وليد مصطفى (2011) بعنوان " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الشمري، ناظم محمد (1989) النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي، الموصل، 1989.
- الشمري، ناظم محمد (2007). النقود والمصارف والنظرية النقدية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.
- الطاهر، عبد الله والخليل، موفق (2002). النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مجلة جامعة مؤتة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج1، عدد2، جامعة مؤتة، الكرك، ص ص32-47.
- الطراد، إسماعيل (2004). علاقة البنوك الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني.
- عباد، كمال (2006). علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن، مجلة البنوك، مج 2، عدد 3، ص ص 22-52.
- علبي، عبد المؤمن (2004). الرقابة الخارجية الشاملة كأداة لمتابعة وتقويم الأداء، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، نيسان 2004.
- فرحان، حسن ثابت (2009) أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مجلة كلية التجارة و الاقتصاد - جامعة صنعاء، المجلد 3، العدد، 9، ص ص (22-44).

- فلوح، صافي (1993). محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة دمشق.
- قويدر، مي علي (2008). أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- كلبونة، أحمد يوسف (2008). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية: وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007). أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- اللوزي، سليمان وزويلف، مهدي والطراونة، مدحت (2007) إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.
- المختار، إبراهيم (1993). التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مطر، انطوان (1986). المدقق الداخلي والخارجي، بحث مقدم إلى دورة تدريبية في موضوع التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- مطر، محمد وعبد الناصر، نور والقشبي، ظاهر (2009) العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29/4/2009.

- مقداد، سامي محمد، (2004)، السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، مجلة الرؤيا- العدد 117، رام الله، فلسطين.
- موسى، نبيه (2002). دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق.
- نور، عبد الناصر والقشبي، ظاهر والحسن، زيد (2009) تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق"، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الأهلية (مؤتمر محكم)، الزرقاء، الأردن.
- الهندي، عدنان (2008). العلاقة بين الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- الوادي، محمود حسين (2009) الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، مجلة جامعة الزرقاء الأهلية - الأردن، مج 3، عدد 1، ص ص 9-35.
- الوادي، محمود حسين (2009) الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، مجلة جامعة الزرقاء الأهلية - الأردن، مج 3، عدد 1، ص ص 9-35.

- Baum, C, Caglayan, M, and Ozkan, N (2006). **The Role of Uncertainty in the Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending**. Prentice Hall, New York.
- Boder, Tushar, Sab, Randa, and Khachatryan, Hasmik (2006). The Monetary Transmission Mechanism in Jordan. IMF, **Working Paper** WP 0648.
- Hubbard, R. G, (2005) **Money the Financial System And The Economy**, Second Edition California – Wesley publishing Company.
- Madura, J,(1995) **Financial Markets and Institutions**, third Edition, New York: west publishing.
- Mondaca B. G (2009). "**Monitoring Liquidity Provisions, And Financial Crises**", Working Paper 14656.NY.
- Rogoff, K, S. & Reinhart, C. M. (2009). "**The Aftermath Of Financial Crises**" National Bureau Of Economic Research , Cambridge.
- Russel, A.G; De Paula, F.C, and Smith, A.C. (1998). **Internal Control and Audit**, London: Pitman.
- Sengonul, Ahmet (a), and Thorbecke, Willem (b) (2005). **The Effect of Monetary Policy on Bank Lending in Turkey. (a)Department of Economics**, Mersin University-Turkey. (b) Department of Economics, George Mason University, Fairfax.
- Wang, K., and Less, Y. (2009). "The Stock Market Spill over Channel in the 1997 Asian Financial Crisis", International Research Journal of Finance and Economics.(1),PP.105-133.

الملحق (1)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)
(بالمليون دينار)

السنة	حجم التسهيلات الائتمانية	قطاع التجارة	قطاع الصناعة	قطاع الإنشاء
2000	23521	2351	1160.30	1521
2001	22142	2210	14932	1421
2002	21252	2151	1490.30	1325
2003	20125	2014	1668.20	1232
2004	19321	1921	1780.60	1121
2005	19211	1952	1160.30	1021
2006	23121	1901	14932	952
2007	26521	1921	1490.30	1021
2008	2135.50	1909.80	1668.20	1507.30
2009	25651	2321.90	1780.60	1664.60
2010	25221	2249.80	1460.30	1789.70
2011	24521	2268.30	1668.20	1762.60
2012	25142	2398.10	1780.60	1721.50
المجموع	277884.5	27568.9	46971.9	18059.7

النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي في الأعوام 2000-2012

<http://www.cbk.gov.kw>

الملحق (2)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)
لقطاع التجارة والصناعة والإنشاء (بالمليون دينار)

السنة	قطاع التجارة
2000	2351
2001	2210
2002	2151
2003	2014
2004	1921
2005	1952
2006	1901
2007	1921
2008	1909.80
2009	2321.90
2010	2249.80
2011	2268.30
2012	2398.10
المجموع	27568.9
السنة	قطاع الصناعة
2000	1160.30
2001	14932
2002	1490.30
2003	1668.20
2004	1780.60
2005	1160.30
2006	14932

1490.30	2007
1668.20	2008
1780.60	2009
1460.30	2010
1668.20	2011
1780.60	2012
46971.9	المجموع
قطاع الإنشاء	السنة
1521	2000
1421	2001
1325	2002
1232	2003
1121	2004
1021	2005
952	2006
1021	2007
1507.30	2008
1664.60	2009
1789.70	2010
1762.60	2011
1721.50	2012
18059.7	المجموع

النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي في الأعوام 2000-2012

<http://www.cbk.gov.kw>

الملحق (3)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2000-2012)

لقطاع التجارة (بالمليون دينار)

السنة	قطاع التجارة
2000	2351
2001	2210
2002	2151
2003	2014
2004	1921
2005	1952
2006	1901
2007	1921
2008	1909.80
2009	2321.90
2010	2249.80
2011	2268.30
2012	2398.10
المجموع	27568.9

النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي في الأعوام 2000-2012

<http://www.cbk.gov.kw>

الملحق (4)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2012-2000)

لقطاع الصناعة (بالمليون دينار)

السنة	قطاع الصناعة
2000	1160.30
2001	14932
2002	1490.30
2003	1668.20
2004	1780.60
2005	1160.30
2006	14932
2007	1490.30
2008	1668.20
2009	1780.60
2010	1460.30
2011	1668.20
2012	1780.60
المجموع	46971.9

النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي في الأعوام 2012-2000

<http://www.cbk.gov.kw>

الملحق (5)

بيانات التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي للأعوام (2012-2000)

لقطاع الإنشاء (بالمليون دينار)

السنة	قطاع الإنشاء
2000	1521
2001	1421
2002	1325
2003	1232
2004	1121
2005	1021
2006	952
2007	1021
2008	1507.30
2009	1664.60
2010	1789.70
2011	1762.60
2012	1721.50
المجموع	18059.7

النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي في الأعوام 2012-2000

<http://www.cbk.gov.kw>